الأمم المتحدة

A/64/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٦٠

الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريستيان (غانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٧٠ و ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/64/336)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقارير الأمين العام (A/64/84 و A/64/327 و A/64/331)

مشاريع القرارات (*A/64/L.19 و A/64/L.31 و A/64/L.32 و A/64/L.33)

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/64/78)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام (A/64/313)

السيد المنصور (الكويت): يسر وفد بلادي أن يشارك في مناقشة بند هام مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة، وهو بند ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

ونشارك معالي الأمين العام ما جاء في تقريره الوارد في الوثيقة (A/64/336) من قلق بالغ إزاء زيادة وتيرة وحدة الكوارث المسجلة المرتبطة بالأخطار الطبيعية في الأعوام القليلة الماضية، التي ذهب ضحيتها آلاف الأشخاص. وتسببت في خسائر اقتصادية قدّرت بمليارات الدولارات، والتي أدت إلى تفاقم آثار الأزمة المالية والاقتصادية وظاهرة تغير المناخ. وكان المتضرر الأكبر منها اقتصادات الدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

النامية، حيث عطّلت جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن دولة الكويت، لإيمانها المطلق بأهمية تقديم المساعدات الإنسانية، يشرفها أن تكون في طليعة الدول التي تقدم جميع أنواع المساعدات الإنسانية لإغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية والمساعدة في رفع المعاناة عنهم، لا سيما في البلدان النامية. ومن منطلق مسؤوليتها وإيمانها بضرورة سرعة الاستجابة، فإنها تقدم هذه المساعدات بشكل ثنائي ومباشر، حيث قدمت دولة الكويت منذ استقلالها مساعدات مالية للعديد من الدول والمناطق المنكوبة في جميع القارات دون تمييز.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن دولة الكويت قد ساهمت في دعم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ منذ إنشائه، وتحتل المرتبة السابعة في قائمة الدول العشر الأوائل في هذا الصندوق. وحرصت دولة الكويت كل الحرص على مواصلة تقديم هذا الدعم سنويا للصندوق، الذي سارع إلى تقديم التمويل الفوري وبشكل محايد لتلبية النداءات العاجلة المتعلقة بحالات الطوارئ. وإذ نشيد بأدائه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى ضرورة تعزيز مساهماته في الصندوق حتى يستمر في بلوغ أهدافه السنوية التي حددتها الجمعية العامة.

إن دولة الكويت تشيد بما قامت به منظمة الأمم المتحدة خلال الأعوام السابقة من دور بارز عبر وكالاتها وبرامجها ومكاتبها المختلفة المتخصصة في الاستجابة وتيسير نقل وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. وتقدر جهود كافة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للتضحيات التي يقدمونها. وتعبِّر عن قلقها إزاء استهدافهم وتوجيه التهديدات المتعمدة ضدهم في مناطق الكوارث الطبيعية ومناطق الصراع.

وتدعو بلادي الحكومات المضيفة لهم إلى بذل كل الجهود اللازمة لضمان أمن العناصر العاملة في المجال الإنساني. وتؤكد على دعوة الأمين العام بحثّ جميع الأطراف المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية على تشجيع زيادة احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في تغليب الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلال.

واسمحوا لي أن أستعرض أمامكم المساعدات التي تقدمها دولة الكويت، وبشكل مختصر لندلل على ما نقوم به للحد من أضرار الكوارث والمآسي التي تواجهنا. ومن هذه المساعدات، على سبيل المثال، مبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، التي قدمها خلال القمة العربية الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية، المعقودة في مطلع عام ٢٠٠٩، بإنشاء صندوق برأسمال قيمته ملياري دولار، ساهمت فيه دولة الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وساهمت كذلك المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية خلق فرص العمل وتحسين مستوى دخل الفرد في العالم العربي ومحاربة الفقر.

وأنشأت دولة الكويت، في عام ٢٠٠٨، صندوق الحياة الكريمة لتمويل أبحاث القطاع الزراعي، وتقديم المساعدات العاجلة للدول الأكثر تضررا، تبرعت فيه بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، إلى جانب تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لمكافحة الفقر والأمراض في القارة الأفريقية. أصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت قرارا في عام ٢٠٠٧ خصص ما نسبته ١٠ في المائة من قيمة أي مساهمة تقدمها دولة الكويت لأية دولة منكوبة للمنظمات والوكالات المتخصصة العاملة في الميدان.

تواصل دولة الكويت تخصيص نسبة ١,٣١ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي على شكل مساعدات للدول النامية بهدف التنمية. وهذا يمثل نحو ضعف هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والبالغ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتقدمة النمو.

إن تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها المجتمع الدولي تجاه إنقاذ الشعب الفلسطيني من معاناته واجب يقع على عاتقنا جميعا. وفي هذا السياق أود الإشادة بعمليات التدخل في حالات الطوارئ التي قامت بها الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات غير الحكومية المتخصصة عن طريق دعم الحاجات الإنسانية والتنموية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، أشير إلى استمرار دولة الكويت في تقديم المساعدات بمختلف أشكالها إلى الشعب الفلسطيني سواء بشكل مباشر إلى السلطة أو عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث تبرعت دولة الكويت بمبلغ ٣٥,٥ مليون دولار العام الماضي لدعم هذه الوكالة التي تقدم المساعدات الغوثية والإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتحتل الكويت المرتبة الخامسة من حيث التبرعات في قائمة جدول الأونروا.

إن دولة الكويت تطالب إسرائيل بوقف الممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني، وبضرورة الإسراع برفع القيود الصارمة المفروضة على التنقل والعبور في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، ووقف الأنشطة الاستيطانية وتشييد جدار الفصل العنصري حيث أدت تلك الممارسات إلى تدهور اقتصادي شديد وإعاقة لوصول المساعدات الدولية العاجلة الإنسانية والمواد الأساسية اللازمة للتنمية.

واستجابة لنداءات الأمم المتحدة في مواجهة حالات الطوارئ التي نشأت عن إعصار تسونامي عام ٢٠٠٤ فقد انتهت دولة الكويت من بناء قرية الشيخ جابر الأحمد في إقليم بانداتشي في إندونيسيا. كذلك، ومن منطلق استجابتها السريعة، قدمت دولة الكويت عن طريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي مساعدات عاجلة إلى الشعب الفلبيني الصديق الذي تعرّض إلى فيضانات شديدة مؤخرا تسببت في تشريد آلاف من أبنائه، كما قام مسؤولو الهلال الأحمر بزيارة للمناطق المنكوبة وأشرفوا على توزيع المساعدات على المتضررين هناك.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن دولة الكويت ستواصل العطاء على المستوى الثنائي وعبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفي الميادين كافة لمواجهة الكوارث الطبيعية والتحديات والأزمات العالمية الراهنة التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية واستمرار إعادة البناء من خلال الجهود التي تقدمها مؤسساتها التنموية الرسمية وغير الرسمية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية الكويتية، متطلعين إلى عالم يعيش فيه الجميع بأمن واستقرار ورفاهية.

السيد تاوانا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة عن هذه المسألة الهامة. يدرك وفد بلدي الدور الهام الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة.

يواجه نظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية واقع تزايد الطلب وسط انخفاض حجم الموارد. إنه يواجه ارتفاع أسعار الأغذية وتزايد تكاليف المدخلات وأثر تغير المناخ. إن الأزمة المالية والاقتصادية زادت من أثر التحدي الماثل أمام جميع الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص العالم النامي.

وعلى الرغم من هذه التحديات فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى توفير الموارد الوافية بالغرض والحسنة التوقيت التي

يمكن التنبؤ بها للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية هذه. من اللازم أن تبدي الدول الأعضاء التزامها بالمجتمع الدولي للأمم المتحدة وأن تكفل الإغاثة الإنسانية الفعالة خلال هذه الأوقات الصعبة.

وعلى الرغم من أن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ لم يكن عاملا إلا في السنوات القليلة الماضية فقد سُجلت فعلا مختلف النجاحات. وكان أحد إنجازاته الكبيرة قدرته على تحقيق هدفه، وهو تقديم المساعدة بطريقة تتسم بحُسْن التوقيت للحد من فقدان الحياة وهو عنصر حرج في تقديم المساعدة الإنسانية. وثمة عنصر هام آخر بالنسبة إلى وفد بلدي وهو قدرة الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ على الإسهام في ما يسمى حالات الطوارئ المنسية، التي يحصل كثير منها على القارة الأفريقية.

بيد أننا ندرك أن التحديات ضمن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ ما فتئت باقية وأن من اللازم التصدي لها لكفالة إمكان إسهام الصندوق على نحو أشد فعالية في عمل نظام المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة.

ولذلك يؤيد وفد بلدي أيضا مبدأ الحاجة إلى مواصلة الجهود لتحسين الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية وللكوارث من صنع الإنسان ولحالات الطوارئ المعقّدة على كل المستويات. وذلك يشمل مواصلة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في الميدان. ولا يزال احترام الدور الريادي للحكومات الوطنية في هذه المساعي غالبا.

ويدين وفد بلدي أعمال العنف الموجهة ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني. إننا نعتقد بأنه ينبغي للعاملين في المجال الإنساني أن يقدموا المساعدة، على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، كما هو مكرس في القرار ١٨٢/٤٦ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ومن اللازم أن تتوفر للأفراد في مجال المساعدة الإنسانية سبل الوصول الآمن وغير المعاق لتقديم المساعدة الإنسانية كل في مجال عمله ضمن الإطار المنشأ بقرارات الجمعية العامة. في أغلب الأحيان يعمل أفراد المساعدة الإنسانية في حالات صعبة في مسعاهم لتقديم المساعدة للجماعات الضعيفة. من اللازم أن نسمح لهم بتحسين حياة الذين في أشد الحاجة إلى المساعدة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أعمق تعازيّ لأُسر جميع أفراد الأمم المتحدة والأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين فقدوا حياتهم وهم يقدمون واجبهم، وأشيد إشادة قوية بالذين يواصلون خدمة الجماعات المنكوبة.

ومن المهم أيضا أن تعتمد الدول تدابير وقائية واستجابات فعالة لأعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين إذا لم تفعل ذلك بعد، نظرا إلى أن حماية المدنيين خلال الصراع المسلح ما فتئت مبعث قلق شديد لدى وفد بلدي.

إن الذكرى السنوية الستين لاتفاقيات جنيف تسلط الضوء على كيفية ترك غيرة رجل واحد، السيد هنري دونانت، لأثر في حياة ملايين البشر في كل أرجاء العالم. يتعين على المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية كفالة التمسك بمُثُل الحماية الفضلى للضعفاء وتوسيع نطاقها، ما يسهم في نشوء عالم أفضل بالنسبة لنا جميعا.

وتبرز الأزمة المالية والإنسانية الحالية الحاجة الأساسية إلى إقامة شراكات فعالة فيما بين الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل معا لضمان اتخاذ نهج منسق نحو تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة لحياة المجتمعات المتضررة في أرجاء العالم.

ويمكن لتلك الشراكات، في ظل قيادة الحكومات الوطنية، أن تشمل مشاركة المنظمات الإقليمية في المساعدة على تحسين عمليات الاستجابة الإنسانية والقدرات الاحتياطية.

إن تزايد وتيرة ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، التي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح وعن آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية وطويلة الأجل، يشكل مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. ويفتقر العديد من البلدان النامية إلى القدرة على التعامل مع تبعات تلك الكوارث. كما يحتاج التأثير المتصاعد للكوارث المتصلة بتغير المناخ إلى الاهتمام المتضافر.

ولذلك، من المهم أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة بزيادة مساعداتها إلى البلدان المتضررة. وينبغي لهذه المساعدة أن تشمل دعم الجهود لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على تنفيذ خطط واستراتيجيات التأهب والاستجابة السريعة والإنعاش والتنمية. وفضلا عن ذلك، نود التشديد على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ بطريقة تدعم جهود الانعاش المبكر واستدامة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

ومن المهم أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بدعم تلك الجهود بجملة أمور من بينها نقل التكنولوجيا والخبرات للبلدان النامية، ودعم البرامج التي تهدف إلى تعزيز تنسيق قدرات الدول المتضررة. كما أننا نود أن نشجع الجهود المبذولة من جانب المجتمعات المانحة على أن تمتثل لمبادئ مبادرة المنح الإنسانية السليمة.

ويود وفد بلدي أن يرحب بالالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، الذي اختتم أعماله مؤخرا، والمعقود في روما في الشهر الماضي، وسعى، بشكل خاص، إلى تنشيط الجهود المبذولة لتخفيض عدد الناس الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، والعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والنجاح في توفير الغذاء للجميع. ومن الجوهري أن يتم تنفيذ الالتزامات التي قطعت في ذلك المؤتمر في أسرع وقت ممكن. ولا يمكن اليوم القبول بأن يعيش أكثر من بليون إنسان في حالة من الجوع. وتود جنوب أفريقيا التأكيد مجددا على التزامها بالمساهمة في العمل الفعال للنظام الإنساني.

وفيما يتعلق بالبند ٧١ من جدول الأعمال ”تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، ولا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي“، فقد لاحظ وفد بلدي باهتمام التقدم المحرز في تقديم المعونة للناجين من الإبادة الجماعية. ونحن نرغب في رؤية تعزيز هذا التقدم لمصلحة شعب رواندا بأسره. ولكننا لاحظنا أيضا أن بعض التحديات ما زالت ماثلة، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/64/313). وعليه، نوجه النداء إلى المجتمع الدولي من أجل أن يواصل دعم شعب رواندا في سعيه إلى التغلب على تلك التحديات التي جرى إبرازها من أجل المساعدة على تحسين مستوى حياته.

وجنوب أفريقيا منخرطة بالفعل في عدد من الجهود الساعية إلى تحسين ظروف حياة الشعب في رواندا. ونحن نعتزم مواصلة القيام بذلك بغية الإسهام في الجهود الدولية لمساعدة ذلك البلد. ونحن نؤمن بأننا معا نستطيع أن نقوم بالمزيد من العمل لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة أسرع وقابلة للتنبؤ بها ومنسقة.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالفرنسية): إذا كان هناك أمر ثابت في العمل الذي تضطلع به الأطراف الفاعلة الإنسانية، فهو يتمثل في أنه يجري في بيئة عمل متغيرة باستمرار. وفي الواقع، إذا ما نظرنا إلى الوراء، ولم تكد تمضي ٢٠ سنة على اعتماد قرار الإطار الإنساني ١٨٢/٤٦،

نرى أن المشهد قد تغير إلى حد كبير. ولا نحتاج إلى كرة بلورية لكي نرى أن المشهد الإنساني سيستمر في التغير السريع منشئاً احتياجات جديدة في سياقات غير تقليدية. إن الاتجاهات، مثل الهجرة المتزايدة، والنمو السكاني، والتوسع الحضري والتغيرات البيئية سوف تؤثر على مستقبل المساعدات الإنسانية وتنسيقها.

إن الدول والمجتمعات التي ما انفكت تكافح لتنفيذ المهام الأساسية للحوكمة ستجد نفسها تعاني من زيادة الأعباء بفعل كل تلك التغيرات. ولسوء الطالع، سيستمر أضعف السكان بالشعور بأنهم يتحملون العبء الأكبر بشكل غير متناسب، ولكن بسبب الترابط المتبادل فيما بين هذه المسائل، ليس من المحتمل أن يجد أي بلد وأي شعب أنه في مأمن من ذلك.

وتعتقد كندا بقوة أننا أحرزنا تقدما في تناول المشهد الإنساني المتغير والتحديات التي نشأت. وقد اتخذت خطوات كبيرة لتحسين قدرتنا على الاستجابة بسرعة وفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به ومنسق على نطاق كل أشكال الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ومع ذلك، ما زلنا نكافح لإيجاد استراتيجيات للتغلب على العقبات أمام الوصول الإنساني وعلى التهديدات لسلامة وأمن العاملين في تقديم المعونة.

يكمن الوصول الإنساني في صميم القدرة على مساعدة السكان في حالة الخطر. وعلى الرغم من تأكيد التزام الجمعية العامة المتكرر بالمبادئ الإنسانية – بما فيها إمكانية الوصول – فقد تعثر تنفيذنا، وبعض البلدان أبدت استهتارا متعمدا بذلك التوافق في الآراء. وزيادة على ذلك، فإننا جميعا ندرك أن الهجمات على العاملين في تقديم المعونة قد شهدت ارتفاعا حادا خلال السنوات الأخيرة.

ولا يمكن قبول تلك الهجمات، التي توجه أغلبيتها إلى الموظفين المحليين. ولذلك، على الجمعية العامة أن تدعم إدخال تحسينات على الإدارة الأمنية، والتدريب وتوفير الموارد، والتنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية، والاعتراف بتوفير الأمن بوصفه إحدى تكاليف إنجاز الأعمال. وبالنسبة لمجتمع العمل الإنساني العامل في سياقات خطيرة للغاية، فإن التحدي هو تحديد الخيارات الجديدة المناسبة لكل ظرف من الظروف. وأخيرا، عندما تقع الهجمات، يجب إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

(تكلم بالإنكليزية)

توجد ثلاثة مجالات رئيسية أود أن يركز عليها عملنا إذا كان لنا أن نتصدى للتحديات الماثلة أمامنا وهي: ترشيد عملنا، ودعم قاعدة أدلة قوية، وتعزيز الحوار.

أولا، نحن نحقق حاليا مكاسب إيجابية في تنسيق عملنا لتحاشي الازدواجية والاستفادة إلى الحد الأقصى من الموارد الضئيلة. ومن الهام جدا لذلك كفالة ألاّ نعمل في عزلة، وأن نتجاوز الاختلافات ونتقاسم المعلومات، وأن نحقق معا زيادة في تنوع الجهات الفاعلة المنخرطة في المساعدة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في سياق الكوارث الطبيعية، بقيامنا بدمج تخفيض خطورة الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في خطة إنمائية طويلة الأجل، يمكننا أن نحسن من الصمود والتقليل من الهشاشة.

وعلاوة على ذلك، تم استحداث النهج العنقودي لتعزيز الاستجابات الإنسانية بشكل عام، بما في ذلك استجابة القدرة والفعالية. ونحتاج أيضا إلى مواصلة الجهود لمعالجة قضايا من قبيل المساءلة ضمن ذلك النظام.

ولا بد أن نتحلى بالحنكة في نهجنا. إذ أن الكوارث الطبيعية والبيئات المحفوفة بالصراعات ذات جوانب متعددة ومتغيرة باستمرار. وهذا يتوقف على توفر إطار عمل راسخ

لدينا وإتاحة الأدوات والآليات اللازمة لنا ، غير أن ذلك يوفر لنا قدرا كافيا من المرونة لكي نقول بأنه لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع.

وهنا الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وعدد متزايد من الصناديق المشتركة التي تسهم في قدرتنا على الاستجابة بسرعة للأزمات الإنسانية أو الأزمات التي يُغفل ذكرها. ولكن لا بد من القيام بجهود أخرى تكمل عمل الصندوق. وقد ناشدنا مرارا وتكرارا العمل على زيادة المعرفة وقدرة المنسقين المقيمين للصندوق في مجال المساعدة الإنسانية، وتعزيز عملية النداءات الموحدة وبرامج تقييم احتياجات التقديرات الخاصة بها.

ثانيا، إن عملنا يتوقف على كفالة أساس قوي. وفي قلب هذا الأساس تتربع الحاجة الماسة إلى تحسين تقييم الاحتياجات على أساس موثوق وواقعي واضح لتخصيص الموارد. وتعتقد كندا أيضا أن علينا أن نواصل العمل سوية لإحراز تقدم في تقييم الاحتياجات العامة أو المشتركة. وعلاوة على ذلك، نرحب بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين رصد الصعوبات التي تعتري إمكانية الوصول.

وأخيرا، تعتقد حكومة كندا اعتقادا راسخا بأن علينا مواصلة تعزيز الحوار من خلال طائفة من الجهات الفاعلة، ولا سيما على الصُعد المحلية. وعلينا العمل على نحو أوثق مع المجتمعات المحلية وكفالة عملية تشاركية تنخرط فيها بنشاط في عملية التخطيط وصنع القرار. ونؤيد تأييدا كبيرا جهود الاتصال الجماهيري التي يقوم بها مكتب الشؤون الإنسانية في ذلك الصدد. ودورات بشأن الاتصال الجماهيري من شأنها بناء شراكات فيما بين المتلقين للمساعدة والمجتمعات المحلية والمانحين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فهذه الدورات توفر فرصا لاقتسام نُهج مختلفة وأدوار وآفاق ومعرفة عميقة بشأن الجوانب الرئيسية لنظام تقديم المساعدة الإنسانية.

غير أنه لا بد لنا أيضا أن نشرك في مناقشاتنا الأوساط الإنمائية والمالية وعناصر القطاع الخاص التي لديها خبرة فنية وقدرة يمكن تفعيلهما. وتسهم كل مجموعة من الجهات الفاعلة بقيمتها المضافة في العمليات وعلينا التعويل على ذلك بضمان أكبر أثر ممكن لها.

وفي الختام، بينما لا يمكننا تحاشي التحديات التي أمامنا، ينبغي ألاّ تؤثر جسامة مهمتنا على عزيمتنا. والتحديات الكبيرة تخفي الفرص الكبيرة. ولدينا ثروة من المعرفة والموارد والشبكات التي يمكننا أن نعتمد عليها. فلنواصل العمل الاستراتيجي في خططنا، ولنكن إبداعيين في الوفاء بمهمتنا ومتزامنين في نهجنا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن المطالب غير المسبوقة التي أُلقيت على كاهل النظام الإنساني الدولي خلال السنة الماضية تترك آثارا علينا جميعا – الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. لقد شهد عام ٢٠٠٩ نشوء صراعات جديدة وسلسلة من الكوارث الطبيعية، بينما حالات الطوارئ العديدة الممتدة التي استلزمت ردا في عام ٢٠٠٨، لا تزال بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي.

وضخامة تكلفة حالات الطوارئ تلك تجلت في نطاق النداءات الموحدة والصارخة التي وجهتها الأمم المتحدة بالاقتران مع الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٠٨ التي بلغت ٧,١ مليون دولار، وبلغت تلك الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ رقما هائلا، ١٠ بلايين دولار. بيد أن تلك الأرقام لا تعطينا سوى لمحة عن التدمير الهائل والمعاناة الإنسانية الناجمين عن تلك الحالات الطارئة وحتى تلك اللمحة

غير كاملة. في عام ٢٠٠٩، كانت هناك كوارث طبيعية عديدة غير مشمولة بالنداءات ومع ذلك تطلبت رداً دوليا شاملا لدعم الجهود الوطنية.

لم تكن منطقتنا الواقعة في آسيا والمحيط الهادئ محصّنة من أثر الأزمات والكوارث المفاجأة والممتدة. ففي الأشهر القليلة الماضية وحدها، ضربت أمواج التسونامي ساموا وساموا الأمريكية وتونغا، وحدث زلزال غرب سومطرة في إندونيسيا ووقعت عدة أعاصير وعواصف في جنوب شرقي آسيا، وفي الفلبين بوجه الخصوص؛ وحدثت فيضانات في نيبال. وحتى هذه القائمة ليست مكتملة بأي شكل من الأشكال. وتوجد حاجة ماسة لتخفيض أثر الكوارث في المستقبل باستثمار المزيد في تخفيض مخاطر الكوارث وفي الاستعداد للكوارث.

يتعيّن على المجتمع الدولي القيام بالكثير من العمل وعليه أن ينجزه بسرعة – في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ومن الجدير بالذكر أن الدول الجزرية الصغيرة الواقعة في منطقة المحيط الهادئ من بين أضعف الدول في العالم أمام آثار ذلك التغير وأمام الأثر المحتمل للكوارث. وعلينا أن نزيد من استثمارنا الجماعي في عملية الانتعاش المبكرة لسد الفجوة بفعالية بين العمل الإنساني لإنقاذ الأرواح والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

وتؤيد نيوزيلندا الأمم المتحدة في قيادتها وتنسيقها للعمل الإنساني الدولي، من حيث الاستعداد والاستجابة على السواء. وبصورة أكثر تحديدا، نؤيد ونقدر الدور الخاص الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي نعمل معه بصورة وثيقة، لا سيما من خلال شراكتنا في مجموعة دعم الجهات المانحة التي سنترأسها في شهر تموز/يوليه، في العام المقبل.

وتؤيد نيوزيلندا الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية. وسنواصل تزويد التمويل الجوهري غير المرصود للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى لتمكينها من ترتيب أولوياتها بفعالية على أساس أولوياتها واحتياجاتها الاستراتيجية. وسنواصل دعم الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لتقديم المساعدة المبكرة والاستجابات الفعالة والمنصفة. وسنستجيب أيضا وبقدر الإمكان لتخصيص التمويل للنداءات المحددة التي توجهها الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.

لقد تم القيام بالعمل الكثير ولا يزال من أجل تعزيز نوعية القيادة في العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتنسيقه والاستمرار بقوة في تقييم الاحتياجات والنداءات الإنسانية والإبلاغ. ونحث على مواصلة تلك الجهود مع الحكومات الوطنية بوصفها شريكة كاملة ونشطة. وبما أن النظام الإنساني الدولي يواجه ضغوطات ومطالب هائلة، يصبح من الجوهري تماما أن يرتكز عمل الأمم المتحدة على أكبر قدر من الكفاءة والأهمية والفعالية، وأن يكون بوسعه تحقيق نتائج وآثار واضحة.

تشدد نيوزيلندا على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتدخلات إنسانية بشراكة وثيقة مع المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والصليب الأحمر والقطاع الخاص، فكل هذه الجهات لديها الكثير مما يمكنها تقديمه ويجب معاملتها بوصفها جهات شريكة على قدم المساواة.

والأمر الأساسي أيضا هو أن يعالج عمل الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الأخرى أهمية المساواة الجنسانية واحتياجات وحقوق النساء والفتيات معالجة تامة. ونحث كذلك جميع الحكومات والأطراف

الأخرى ذات الصلة على كفالة أن تتمتع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المشاركة في إيصال المساعدة الإنسانية بالوصول الكامل، وبدون قيود وفي الوقت المناسب، إلى ضحايا الطوارئ والكوارث وإلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

ومما يبعث على بالغ القلق أن السنة الماضية قد شهدت تصعيدا في الهجمات بالقنابل والهجمات الأخرى على منشآت الأمم المتحدة والموظفين المشاركين في إيصال المساعدة الإنسانية، وأنه قد وقع أيضا العديد من الهجمات على موظفي حركة الصليب الأحمر وموظفي المنظمات غير الحكومية المنخرطة في العمل الإنساني. ومن الصعب تصور ظاهرة شريرة أكثر وضوحا من الهجمات التي تستهدف بشكل صارخ قتل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أو إصابتهم وإعاقة جهودهم. وتمقت نيوزيلندا هذه الأعمال الوحشية وتدعو جميع أطراف الصراعات إلى احترام القانون الإنساني الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.

إن هدفنا الجماعي والفردي، في جميع حالات تقديم المساعدة الإنسانية، هو الحد من المعاناة الإنسانية والتخفيف منها، بغض النظر عن المكان – وهو هدف يستحق دعمنا الكامل. وتقف نيوزيلندا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لذلك الهدف، ولذلك هي ثابتة في دعمها للنظام الإنساني الدولي.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومتَي الهند والسويد. وأود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على التقارير التي أعدها للمناقشة في إطار بنود جدول الأعمال التي تجري مناقشتها اليوم.

وكما تبين تقارير الأمين العام، ما زال الطلب العالمي على المساعدة الإنسانية يظهر اتجاها متصاعدا. وشهد عام ٢٠٠٨، بصورة خاصة، خسارة فادحة في الأرواح البشرية وانتشار الدمار الذي سببته الأخطار الطبيعية، التي تتراوح من إعصار نرجس المهلك في ميانمار وزلزال سيشوان في الصين إلى إعصار إيكي في الولايات المتحدة. وفي حين ازدادت حدة الأخطار الطبيعية، فإن أوجه الضعف التي سببتها الأزمة المالية والاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة قد زادت من تفاقم التحديات على الجبهة الإنسانية. وما زالت الحالات الطارئة المعقدة تؤثر على الملايين من الناس. ولذا لا يمكن المغالاة في التشديد على ضرورة التنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فعالة.

إن الهند والسويد تؤكدان مجددا على احترامهما والتزامهما بالمبادئ الإنسانية للبشرية والحياد والنزاهة والاستقلالية التي يسترشد بها إطار تقديم المساعدة الإنسانية. وبما أن هذه المبادئ أساسية للحفاظ على الحيز والنزاهة المطلوبين لإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الناس المحتاجين، فمن الأهمية بمكان احترامها نصا وروحا. ويساورنا بالغ القلق حيال الأحداث الأمنية الأخيرة، وندين بصرامة وحزم استهداف عمال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة بصورة متعمدة.

وتقع على الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وتلبية احتياجاتهم. وفي الوقت نفسه، هناك حالات يصعب فيها على الدول الأعضاء إدارة الطوارئ بأنفسها. ولذا يصبح الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والأطراف الإنسانية الأخرى دوراً هاما للقيام بالجهود الإنسانية بالتنسيق مع الحكومة المضيفة.

وتعرب الهند والسويد عن تقديرهما العميق للدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وهناك حاجة حتمية إلى

مواصلة العمل لوضع السبل والوسائل التي بواسطتها يمكن زيادة تعزيز وترسيخ قدرات الأمم المتحدة في إيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ودورها في التنسيق. وينطوي هذا على تعزيز القدرات التنسيقية العملية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وزيادة تآزر الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحسين إيصال المساعدة الإنسانية بواسطة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك زيادة الشفافية والمساءلة أمام أصحاب المصلحة.

وعلينا أن نولي أهمية وموارد أكبر للحد من أخطار الكوارث والتأهب للكوارث. وفي الوقت ذاته، ينبغي تركيز الجهود على بناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية. ومن دواعي سرورنا أن هناك اعترافا متناميا بأنه يمكن زيادة تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في الوقت المناسب وبصورة فعالة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ونحتاج إلى النظر في اعتماد استراتيجية استباقية لبناء الشراكات مع البلدان المنكوبة بالكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتركيز على التأهب للكوارث كجزء من نهج إدارة الحد من أخطار الكوارث. والمزيد من الاتساق واستغلال التآزر والتكامل على المستوى القطري في غاية الأهمية لكفالة استجابة تتسم بالفعالية والتنسيق والكفاءة.

وفي تاريخ سنواته الأربع القصيرة من العمل، حقق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ نجاحا. فلقد عزّز عملياته وهو يضطلع بدور هام في دعم عمليات الإغاثة. ومن دواعي سرور الهند والسويد أن تلاحظا أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يبرز بصفته أداة مفيدة في بدء عمليات الإغاثة في أعقاب الكوارث المفاجئة ويسدّ الفجوات في الحالات التي يكون فيها عامل الوقت حاسما. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد تمكّن من تجاوز هدف تخصيص مبلغ ٤٥٠ مليون دولارا الذي حددته الجمعية العامة لتمويل الصندوق سنويا، بالحصول على تبرعات من ١٩٠ دولة عضوا. غير أن ذلك لا يدع أي مجال للتهاون، إذ أن منظومة الأمم المتحدة لا تزال لا تقدم سوى نسبة ضئيلة من المساعدة الإنسانية العالمية.

وهناك هدف مشترك بين جميع الدول هو: إيصال المساعدة الإنسانية بصورة فعالة. وعلينا أن نواصل العمل لتعزيز هذا التوافق للآراء، استنادا إلى مصالحنا المشتركة، ومن خلال الحوار البناء والمستنير. ومن شأن ذلك أن يساعد في تضييق شقة الخلافات فيما بين الدول الأعضاء وضمان استجابة إنسانية محددة الأهداف وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها وقائمة على تلبية الاحتياجات.

السيد ويب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/64/84). ويفيد تحليله للاتجاهات والتحديات الحالية التي يواجهها المجتمع الإنساني الدول الأعضاء بتسليط الضوء على الآثار المدمرة التي تلحقها الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية بالمجتمعات في البلدان في جميع أنحاء العالم وباسترعاء انتباهنا إلى السبل التي تمكّننا بصورة جماعية من تحسين الجهود لإنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة، وحماية الضعفاء وبدء التعافي من الأزمات الإنسانية.

ومن أجل إيصال المساعدة الحرجة للسكان المحتاجين، يجب أن تكون وكالات المساعدة حاضرة. وحتى في أفضل الأوقات ذلك عمل خطير يضطلع به الناس المتفانون الذين غالبا ما يقوموا بعمل بطولي. بيد أن الولايات المتحدة ينتابها القلق العميق من تزايد العنف الذي يستهدف العاملين في المجال الإنساني، والذي يقصد به الحد من حضور الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالات

الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إن الهجمات التي حدثت مؤخرا على مكتب برنامج الأغذية العالمي في إسلام أباد وبيت موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان تعكس استراتيجية متعمدة من قِبل الجماعات المسلحة لتشويش وتعطيل العمليات التي يعتمد عليها الناس الضعفاء اعتمادا بالغا. والولايات المتحدة تحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء على اتخاذ تدابير شاملة وبعيدة المدى لتحسين سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، ومنهم الموظفون في الوطن، حتى يستمر التعاون الإنساني في خدمة المحتاجين. ونؤكد مجددا التزامنا بإنسانية المساعدة الإنسانية وحيادها ونزاهتها واستقلالها، ونشجع جميع الأطراف في الصراع على القيام بنفس العمل.

وفضلا عن اعتبارات أمنية، يذكر الأمين العام إجراءات بيروقراطية على نحو بيِّن بوصفها عقبة رئيسية في وجه التعبئة الحسنة التوقيت للعمليات الإنسانية. يقيم عدد من الحكومات حواجز مقصودة بين وكالات المساعدة الإنسانية والمجتمعات التي تعاني من أزمات على أساس حسابات تضع السياسة فوق الناس المحتاجين. إنها تؤخر إصدار تأشيرات الدخول وتقيد إصدار تراخيص السفر وتحتجز معدات حيوية في قسم الجمارك طيلة شهور أو أطول من ذلك. هذه الحملات الرامية إلى الحد من حضور الجهات العاملة في المجال الإنساني في مناطق الأزمات تتسبب في معاناة لا حاجة إليها، وهي تتسبب في فقدان الحياة. هذه التدابير غير المقبولة ينبغي أن ترفضها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تتشاطر الالتزام بالعمل الإنساني الفوري والفعال.

وبمقدار ما يعزز الشك في وكالات العمل الإنساني تلك الإعاقات، فإن ذلك الشك لا أساس له. إن المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر – بما في ذلك الأغذية والمياه ومرافق الصرف الصحي والملجأ والحماية – لا تشكل تهديدا ولكن فرصة للعمل على نحو تعاوني مع المجتمع التعاوني لتلبية احتياجات الذين أنهى حياتهم الصراع أو الكوارث الطبيعية.

إننا نشيد بالالتفات العالي المستوى الذي أولته الأمم المتحدة مؤخرا لحماية المدنيين وللعنف ضد المرأة في حالات الصراع. واعتماد مجلس الأمن مؤخرا للقرارات ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) يؤكد مجددا كلا من الحاجة القائمة إلى التناول النشط لتحديات الحماية في حالة الصراع وبيئات ما بعد انتهاء الصراع وإرادة المجتمع الدولي على وضع استجابات نشيطة لتفادي وردع العنف ضد المدنيين الأبرياء، وأيضا لفرض تدبير المساءلة عند حدوث مخالفات القانون الإنساني الدولي. إننا نشجع جهد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لشؤون المساعدة الإنسانية للعمل بطريقة فعالة ولكن نشيطة مع الدول الأعضاء للتصدي للشواغل المتعلقة بالحماية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدورها القيادي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ. ونحن مصممون على التصدي للتحديات الراهنة والقادمة في المجال الإنساني بالموارد والمشاركة المناسبة، وذلك حتى يعمل نظام الاستجابة الدولي في حالة الكوارث بطريقة فعالة وحسنة التوقيت. ونؤيد تأييدا قويا الجهود الجماعية المستمرة الرامية إلى الإصلاح في مجال المساعدة الإنسانية بغية تحسين أثر الاستجابة الإنسانية عن طريق كفالة قدر أكبر من القيادة والتنبؤ والمساءلة والشراكة.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تنوه بالإسهام الذي لا غنى عنه من قِبل العاملين في المجال الإنساني

في إيصال المساعدة إلى اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وجماعات أخرى متضررة بالكوارث حول العالم. إن الموظفين الدوليين والوطنيين في وكالات المساعدة عرّضوا حياتهم للخطر يوميا للوصول إلى الملايين المصابين بالصراع والكوارث الطبيعية. ونشيد على نحو خاص بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين فقدوا حياتهم عى طريق أداء واجبهم خلال السنة الماضية. يجب علينا أن نجتمع على نحو الاستعجال لإظهار دعمنا لعمل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي لها أثرها فيما بين الحياة والموت في المجتمعات التي تمزقها الكوارث.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام جون هولمز على عرضه. وأود الآن أن أقدم تعليقات قليلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وفقا لتقرير الأمين العام، ثمة اتجاه نحو الهبوط في تواتر الكوارث الطبيعية في السنتين الماضيتين. بيد أن أثر خطورة هذه الكوارث لا يزال شديدا. وبسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يعاني عدد هائل من البلدان النامية من الآثار العديدة للتراجع الاقتصادي وازدياد الضعف وعدم كفاية المساعدة. وجهودها الرامية إلى الإغاثة من الكوارث والحد منها والتأهب لها قد تحداها على نحو خطير الافتقار إلى الأموال والتكنولوجيا. وقد أصبحت حالة الإغاثة الإنسانية العالمية الراهنة أكثر صعوبة. والمهمة والتحدي المشتركان اللذان يواجهان المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية يشملان كيفية زيادة تعزيز الثقة والتعاون بين جميع الجهات الشريكة ذات الصلة، وكيفية التصدي للتوتر بين زيادة الطلب على المساعدة العالمية في المجال الإنساني وانخفاض حجم الموارد، وكيفية القيام على نحو حقيقي بمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على تخفيف حدة الكوارث والحد من الخطر، وكيفية تحقيق هدف الانتعاش السريع بعد الكوارث والتنمية على الأمد الطويل.

وتعتقد الصين بأن المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية، الواردة في المرفق للقرار ١٨٢/٤٦، تشكل الشرط اللازم للمساعدة الإنسانية الفعالة وأساسها. والجهات الشريكة في الإغاثة الإنسانية على نحو خاص، بما في ذلك الوكالات والأفراد في مجال العمل الإنساني، يجب أن تتقيد بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة واحترام سيادة البلدان المتضررة وسلامتها الإقليمية، وأن تمتثل للقانون الإنساني الدولي وقوانين البلد المضيف وأن تحترم الثقافة والتقاليد المحلية، لكفالة مصداقية عمل الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة وتنفيذه السلس. وتؤيد الصين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في تكثيف تدريب الأفراد وإنفاذ نظام أكثر فعالية وأشد صرامة للمساءلة لكفالة الاحترام الكامل للمبادئ التوجيهية وتنفيذها.

ومنذ الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، ذكرت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مجددا أهمية مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها على الحد من الكوارث والتأهب لها والإغاثة منها. بيد أن البلدان المصابة قد تلقت دعما محدودا جدا لجهودها الرامية إلى بناء قدراتها على المستويين الوطني والمحلي. لقد بينت الحقائق أن الافتقار إلى القدرات أصبح أحد القيود الرئيسية التي تعيق الاستجابة الفعالة من قِبل البلدان المتضررة للأزمات الإنسانية.

تدعو الصين المجتمع الدولي إلى جعل العمل في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يحظى بالأولوية لمساعدة البلدان المصابة بالكوارث في تعزيز قدراتها على الحد من الكوارث والإغاثة منها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسعى لتعزيز قدرة الاستجابة القائمة ومعرفتها ومؤسساتها في مجال المساعدة الإنسانية وينبغي لها أيضا أن تحث الأطراف المعنية

على الوفاء على نحو جدي بالتزامها بنقل تكنولوجيا وخبرة الغوث والحد من الكوارث إلى البلدان المتضررة لتحقيق انتقال سلس من الإغاثة إلى التنمية. وتتطلع الصين إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في العام المقبل، وهو سيعكس بشكل كامل التقدم المحرز في مجال بناء القدرات.

وفي ظل قيادة وكيل الأمين العام، هولمز، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدور تنسيقي وتوجيهي فريد في مجال المساعدة الإنسانية، ووفد الصين يعرب عن تقديره ودعمه لهذا الدور. وتعتقد الصين أنه كلما تعمق إصلاح نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية سيتعزز باستمرار. وتأمل الصين أن يبذل المكتب المزيد من الجهود في المجالات التالية:

أولا، ينبغي للمكتب أن يسعى إلى الحصول على موارد المساعدة الإنسانية الكافية في الوقت المناسب وبطريقة مرنة ويمكن التنبؤ بها.

ثانيا، ينبغي له أن يجري دراسات معمقة وأن يقدم توصيات توجيهية حول سبل مساعدة البلدان المتضررة بالكوارث وتعزيز قدراتها على مواجهة الكوارث.

ثالثا، ينبغي له اتخاذ تدابير ملموسة للمحافظة على تحرير اتخاذ قرارات الأمم المتحدة الإنسانية وعملياتها من تأثير شواغل الوقوع في دائرة ضوء الوسائط الإعلامية ومن الانحراف عن المبادئ والولايات الإنسانية ذات الصلة.

رابعا، ينبغي للمكتب أن يحافظ على استمرار تركيز السياسات على الكوارث الطبيعية غير المتصلة بالمناخ وعلى توجيه الموارد إليها.

أخيرا، ينبغي أن يعمل المكتب على تحسن التوظيف في المكتب لضمان التمثيل الكامل ولتعزيز الاتصال والثقة المتبادلة بين المكتب والدول الأعضاء النامية.

وقد قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار إلى الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. ويدعو الوفد الصيني جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في المشاورات والتوصل إلى توافق آراء في أسرع وقت ممكن.

إن الصين بلد نام معرّض للكوارث. والحد من آثار الكوارث والتأهب لمواجهتها وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ مهام دائمة وشاقة تواجهها الحكومات على جميع المستويات. وبينما تتعامل مع التحديات الهائلة التي تسببها الكوارث الطبيعية، فإن حكومة الصين تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية. وبناء على طلب الحكومات المتضررة، وعقب صدور نداء المجتمع الدولي، تؤدي الصين دورها الفعال في جهود الإغاثة الدولية وتتبادل على نطاق واسع خبراتها في الإغاثة في حالات الكوارث والحد من آثارها. وكعادتها دائما، ستستمر الصين في دعم جهود منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميدان الحد من أخطار الكوارث، والتأهب والإغاثة، وستؤدي دورها في مساعدة البلدان المتضررة وشعوبها على التغلب على الكوارث وإعادة بناء منازلها.

السيد سيرجييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين التعبير عن الشكر للأمين العام على تقاريره. وتؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل السويد، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتناول كل جوانب المسائل الإنسانية في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال. مع ذلك، أود، بصفتي الوطنية، أن أقدم بعض الملاحظات التي تهم أوكرانيا بصفة خاصة.

لقد ظلت المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث تكتسب أهمية متعاظمة في ضوء

تزايد عدد الأخطار والتحديات الإنسانية في العالم المعاصر. ونحن نرى أن من الضروري أن تكون الاستجابة للحالات الإنسانية شاملة ومنسقة وأن تحافظ على المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية، وهي الحياد، والروح الإنسانية، والنزاهة، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وتولي أوكرانيا أهمية قصوى لدور الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعزيز التعاون الدولي في تخفيف وتقليل الآثار الناجمة من كارثة تشيرنوبيل.

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ستستعرض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ القرار ٩/٦٢ بشأن المسائل المتعلقة بتشيرنوبيل وتحقيق خطة عمل الأمم المتحدة من أجل إنعاش تشيرنوبيل لغاية عام ٢٠١٦ بغرض تنفيذ عقد الإنعاش والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة بهدف الانتفاع إلى أقصى حد من من الموارد المحدودة وتلافي ازدواجية الجهود والاستفادة من ولايات واختصاصات الوكالات المعترف بها.

إننا نتطلع إلى اتخاذ قرار جديد شامل وطموح بشأن المسائل المتعلقة بتشيرنوبيل في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، آخذين في الاعتبار أن العام المقبل سيصادف منتصف العقد الثالث بعد كارثة تشيرنوبيل. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، سنحيي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوقوع مأساة تشيرنوبيل. وينبغي أن ينعكس ذلك في اتخاذ قرار جديد. ونحن نرى أن من الضروري تذكير المجتمع الدولي مجددا بآثار تلك المأساة بغية تلافي وقوع كوارث مماثلة في المستقبل، من ناحية، ولتناول مسائل الطاقة النووية الآمنة والملائمة بيئيا لمصلحة البشرية، من ناحية ثانية. وبناء على ذلك، تضع أوكرانيا خططا تحت إشراف الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر دولي في كييف في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ونأمل أن تدعم الجمعية العامة هذه الفكرة.

وتعتقد أوكرانيا بقوة أنه، نظرا لنطاق وحجم كارثة تشيرنوبيل وعواقبها الوخيمة والطويلة الأمد، ينبغي أن تبقى مسألة تشيرنوبيل مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، وأن يجري النظر فيها في الجلسات العامة في المستقبل، بوصفها جزءا من مجموعة المسائل الإنسانية، مع تركيز خاص على المساعدة الاقتصادية.

ولا يسعني إلاّ أن أؤكد على أهمية جهود المجتمع الدولي لإكمال بناء مرفق المأوى ومشاريع السلامة النووية ذات الصلة في تشيرنوبيل وفقا للمعايير الدولية، بغية تحويل الموقع إلى مكان مستقر وآمن بيئيا. إننا نقدر مساهمات جميع الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص ومجتمع المانحين في تعزيز التعاون لتخفيف وتقليل آثار كارثة تشيرنوبيل.

ونظرا لأن كارثة تشيرنوبيل أثرت على أجزاء عديدة من العالم، من المهم أن نواصل دراسة آثارها بغية تمكين البشرية من عدم نسيان دروس الماضي المريرة.

وما فتئت أوكرانيا تلتزم التزاما كاملا بالتعاون مع الدولتين المتضررتين الأخريين، وكذلك مع الشركاء الدوليين لتخفيف تركة مأساة تشيرنوبيل. كما أن أوكرانيا تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في إطار مجموعة المسائل الإنسانية ونحن ندعم ونشارك في تقديم مشاريع القرارات الأربعة في إطار هذا البند من جدول الأعمال التي ستعتمدها الجمعية العامة اليوم (A/64/L.19 و A/64/L.31 و A/64/L.32 و A/64/L.33).

السيد غاساانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب رواندا بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ في رواندا، ولا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي (A/64/313). ومنذ اتخاذ القرار الأول بشأن هذا الموضوع

في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (القرار ١٣٧/٥٩)، ما زال إحراز التقدم في تنفيذه متسما بالبطء.

ولكن تحققت اختراقات كبيرة نحو ضمان إمكانية تقديم المساعدة والدعم إلى الناجين في المستقبل.

يبرز الأمين العام في تقريره التقدم الذي سجلته حكومتي في فترة الـ ١٥ عاما بعد الإبادة الجماعية. واليوم يمكننا القول بأن نظامنا الحالي يرتكز على ثقافة سياسية تقدر التنوع وبناء توافق الآراء واقتسام السلطة من أجل الهدف المشترك. وللمرة الأولى، يصبح أبناء رواندا في قلب عمليات التخطيط ومشاركين بفعالية في تنفيذ البرامج التي تؤثر في حياتهم. وتتضمن الأمثلة وضع رؤية رواندا لحملة عام ٢٠٢٠ وتصميم وتنفيذ وحدتنا الوطنية واستراتيجية المصالحة، وتنفيذ نظام العدالة المعروف باسم ''الغاكاكا'' وصياغة دستور جديد يتضمن القيم التي تبنيناها.

لدينا الآن منظومة من القوانين والمؤسسات تضمن العدالة للجميع وتهيئ بيئة تعطي الثقة لأبناء رواندا لمواصلة قدرتهم من دون إعاقة. وإننا باستثمارنا بدرجة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إنما نشجع على الابتعاد عن الموقف السلبي القائم على الاتكالية إلى موقف يعتمد على الذات والابتكار وروح العمل التجاري الحر.

إن تقرير الأمين العام يحدد عددا من الإجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن تلك المبادرات البرنامج الشامل الذي يهدف إلى دراسة حصول الناجين من الإبادة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف إلى تحسين مشاركتهم السياسية على الصُعد الوطنية والمحلية. وتتضمن أيضا الدعم المؤسسي لتلك المؤسسات الرئيسية من قبيل قطاع العدالة والوحدة الوطنية ولجنة المصالحة والشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام.

غير أن الإجراءات والمبادرات الموصوفة في التقرير تشير إلى تقديم قدر أوسع من الدعم في رواندا بإشراف الأمم المتحدة في إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. لذلك من الحتمي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة في تعاون مع حكومتي على تحديد وتطوير برامج محددة تهدف إلى تقديم المساعدة للناجين من الإبادة الجماعية في رواندا.

ويشير التقرير أيضا إلى التحديات الهائلة المتبقية وهي: كفالة مشاركة الأطفال والشباب والنساء في العملية الديمقراطية؛ وتوفير التعليم البديل والتكميلي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛ وزيادة معدلات الاستبقاء في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية؛ وتعزيز الإسكان والمرافق المرتبطة به للمجموعات الضعيفة مثل اليتامى والأرامل والعائدين والمشردين داخليا، وهي من بين التحديات التي يواجهها الناجون في رواندا اليوم.

أخذت رواندا زمام مبادرات للتصدي لتلك التحديات من خلال نُهج محلية مثل محاكم الغاكاكا والإيتوريرو، وهو برنامج قائم على الثقافة يعمل الناس من خلاله على حل مشاكلهم مما يعزز من الوحدة الوطنية وينفذ جميع برامج الحكومة الإنمائية على جميع الصُعد؛ والأغاندو، وهي أداة لبناء التعايش داخل المجتمعات. وفي هذا العام، قام أبناء رواندا في الشتات وبالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلي، بشن حملة الدولار الواحد للناجين من الإبادة الجماعية، وتهدف تلك الحملة إلى ضمان توفير المسكن اللائق لكل يتيم في رواندا وحصول جميع الناجين من ضحايا الإبادة على المساعدة الاجتماعية.

وفي الختام، من الحيوي تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لكفالة تقديم المساعدة للناجين، وهي مساعدة يحتاجونها ويستحقونها. ولا تزال رواندا ملتزمة

بقوة بالتصدي لتلك التحديات بمشاركة نشطة، بطبيعة الحال، من جانب منظومة الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد فوليمان (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالإنكليزية): إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تقدر إتاحة الفرصة مرة أخرى لها لمخاطبة الجمعية العامة بشأن تعزيز تنسيق العمل الإنساني، لا سيما في سياق الصراعات المسلحة وغير ذلك من حالات العنف.

استمر العنف المسلح وزعزعة الاستقرار السياسي طيلة عام ٢٠٠٩، مما ألحق معاناة كبيرة بالعديد من الناس في العالم. وكما يلاحظ ممثلو الصليب الأحمر باستمرار فإن أحد السمات الرئيسية لحالات الصراع الراهنة تعايش طائفة من المخاطر مع آثار مشتركة على القطاعات السكانية المتأثرة. وأي دولة ضعيفة واقتصاد منهك وهياكل أساسية آيلة للانهيار، وقيام عدد من الجهات الفاعلة بشن أعمال عدائية مسلحة تحفزها سياسيا عناصر متعددة ومجموعات إجرامية، والتدهور البيئي والجفاف والفيضانات أو الأمراض المستوطنة، كلها عناصر تزيد من ضعف السكان بأكملهم. وإن التعقد المتأصل لهذه الحالات يجعل من الصعب جدا للمرء أن يقرر ردا إنسانيا مناسبا.

تواجه الوكالات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية احتياجات متزايدة باستمرار نتيجة تلك المخاطر المتعددة. وفي الوقت نفسه، أصبحت بيئتها التشغيلية أكثر تنوعا وتحديا. فالوصول المحدود للناس المحتاجين – لأسباب سياسية أو أمنية، أو بسبب عدم التقبل – لا يزال يمثل مشكلة متواترة. وشن الهجمات المتكررة على العاملين في المجال الإنساني تبين مدى صعوبة ضمان السلامة الكافية للمستفيدين وموظفي المساعدة الإنسانية على السواء.

إن عمليات الصليب الأحمر لم تسلم من هذه التحديات الأمنية. فقد شهدنا عدة حوادث خطيرة في الآونة الأخيرة. بينما تقوم عدة حكومات مضيفة بتحمل مسؤوليتها الرئيسية عن تنسيق المساعدة الإنسانية، ما برحت في بعض الحالات تُخضع عمل المنظمات الإنسانية إلى شروط صارمة لدرجة أنها تعرقل أحيانا الخدمات الإنسانية اللازمة بشدة.

وفي حالات عديدة، توجد زيادة في عدد وتنوع الجهات الفاعلة – إذ تتعايش العناصر السياسية والعسكرية والإنمائية والإنسانية مع أهداف متميزة ونُهج مختلفة. ونلاحظ أيضا أن القوات المسلحة سواء أكانت وطنية أم دولية تميل إلى أن تصبح منخرطة بشكل أكبر في العمل الإنساني وتُستغل في بعض الأحيان لأغراض سياسية.

إن عمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة تعمل على الجمع بين أنشطة مختلفة بدرجة كبيرة. وتلك تطرح مشاكل في حل الصراعات عندما تبدو هذه العمليات أنها لا تدعم إلا طرفا واحدا في الصراع. وكل ذلك يطمس في بعض الأحيان الخطوط بين الأدوار والأهداف ويخفض تقبل العمل الإنساني من جانب الأطراف المتحاربة والمستفيدين المحتملين.

ويضطلع كل كيان – سياسي واقتصادي وعسكري وإنساني – بدور هام في هذا الشأن. ومع ذلك، تشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن من الأهمية بمكان أن الحفاظ، وفي جميع الظروف، لا سيما في الصراع المسلح، على تمييز واضح وبارز بين مختلف الأدوار والأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات الإنسانية. والعمل الإنساني، بصورة خاصة، يجب

أن يبقى منفصلا بشكل واضح عن الأجندات السياسية والعسكرية، بما فيها أجندات الجهات الفاعلة الدولية. وهذا هام بنفس القدر بالنسبة للنُهج الشاملة أو المتكاملة لإدارة الأزمة.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية استنادا إلى الدور المنوط بها من الدول، ما برحت تسعى جاهدة لمساعدة الناس حيث تمس الحاجة إلى تلك المساعدة. وبالعمل بموافقة الدول المضيفة وقبولها، سعت اللجنة جاهدة خلال عام ٢٠٠٩ إلى الإبقاء على تغطيتها التشغيلية وتعززها حيثما أمكن، في أحوال عصيبة كتلك السائدة في أفغانستان والعراق والسودان ودارفور والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الفترة الأخيرة في اليمن وباكستان. وفي الوقت نفسه، تواصل أيضا العمل دون كلل في هذه البلدان لزيادة الالتزام بالقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الصراع. وستواصل السعي جاهدة لتثبت بالممارسة العملية قيمة نهجها الإنساني البحت المحايد والنزيه والمستقل وأهمية القانون الإنساني.

إن القرب من الناس الذين نسعى لمساعدتهم مسألة حاسمة في هذا المسعى. ونفهم القرب أنه القرب المادي والفهم الصادق للحقائق وأوجه الضعف على السواء. ولا يمكن القيام بما تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال الحماية والمساعدة إلاّ بتوفر الوصول المباشر إلى الأشخاص المنكوبين. ويمكِّن هذا الوصول المباشر موظفينا من تحديد أمَس الاحتياجات والاستجابة لها بطريقة مجدية.

ومهما يكن من أمر، فإن الوصول إلى مناطق الصراع غالبا ما يكون محفوفا بالمخاطر ويتوقف على التقبل الإيجابي لوجود موظفينا من جانب الأشخاص الذين نسعى لمساعدتهم والأطراف المعنية الأخرى. والطريقة التي تسعى بها لجنة الصليب الأحمر الدولية للحصول على هذا القبول هي إثبات الحياد والاستقلال والنزاهة في عملها وقدرتها على إيصال المعونة الإنسانية والخدمات الهامة والبحتة. وقد علمتنا تجربتنا لسنوات عديدة أن تحقيق هذا الهدف في الصراع المسلح وحالات العنف الأخرى يتطلب المشاركة في حوار سري متواصل مع جميع الجهات الفاعلة.

وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية اليوم، وكما كان عليه الحال في الماضي، لا تقتصر المشاركة على الدولة المضيفة، بل إن مشاركة جميع الأطراف المعنية بحالة بعينها مسألة أساسية وممارسة عادية. وتشمل تلك الأطراف سلطات الدولة – العسكرية والمدنية – والجهات الفاعلة من غير الدول، سواء اعترف بها مجتمع الدول أم لا، وسواء أكانت سلطات رسمية أم جماعات غير رسمية، بغض النظر عن وصف آخرين لها.

وتمكِّن تلك الشمولية منظمتنا من القيام بأنشطتها الإنسانية بصورة شفافة ويمكن التنبؤ بها. والهدف من بناء العلاقات والحوار المتواصل مع جميع المعنيين، بما فيهم الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، هو إيجاد التفهم لمهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية وبالتالي قبولها كي نتمكن من بلوغ الوصول إلى الأشخاص من جميع الجهات الذين هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة، بمن فيهم الأشخاص المحتجزين والجرحى من كلا الجانبين على الجبهة. وهي أيضا أفضل طريقة لتعزيز امتثال جميع الأطراف للقانون والمبادئ الإنسانية، بما فيها الجماعات من غير الدول والجماعات المسلحة، التي عليها أن تلتزم أيضا بهذا القانون. وقبول مهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية ووجودها أيضا مسألة هامة لسلامة موظفيها.

إن تطوير حوار موضوعي وبناء وتعاوني مع السلطات والأطراف ذات الصلة يساعدنا أيضا على فهم القيم والعادات والنظم الاجتماعية – الثقافية السائدة في السياقات التي نعمل فيها. وأتاح لنا ذلك الحوار في نهاية

المطاف الاستفادة من دعم هذه الكيانات في إيجاد حلول للشواغل الإنسانية وتنسيق الحماية والأنشطة الغوثية التي غالبا ما تكون مسائل حساسة.

إن التنسيق مسألة هامة لتفادي الثغرات والازدواجية، وبالتالي زيادة الاستجابة إلى أقصى حد للاحتياجات المتزايدة باستمرار. ولذلك ما فتئت لجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة بالتنسيق مع جميع الكيانات المعنية، بما فيها الجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى، ولا سيما التي تتمتع منها بقدرات عملية رئيسية، وتقوم بذلك انطلاقا من روح التكاملية.

والدافع وراء نهج التنسيق الذي تتبعه لجنة الصليب الأحمر الدولية هو متطلباتها التشغيلية وضرورة الحفاظ على استقلالها. وشركاؤنا التنفيذيون الرئيسيون في الميدان هم العناصر الأخرى للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبصورة خاصة المجتمعات المدنية في البلدان التي نضطلع فيها بعملياتنا.

وتركيزنا على الاحتياجات التشغيلية وعلى العمل المستند إلى الواقع، وحفاظنا على نهجنا المحايد والمستقل والإنساني المحض، جوهري أيضا لكيفية تنسيقنا مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولهذا السبب نفضل التفاعل مع الوكالات العملية في مجال عملنا ونمتنع دائما عن اتباع أي نهج من شأنه أن يجمع بين أهداف مختلفة في طابعها. وقد ثبت أن هذا النهج مفيد بصورة خاصة في الحالات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور سياسي قوي أو تشارك فيها في عمليات سلام إلى جانب عملها في المجال الإنساني، لا سيما عندما يكون وجود متكامل للأمم المتحدة.

ولا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تشارك بهمة بصفة مراقب في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي والميداني. و لم تتردد أبداً، في إطار هذه الآليات، أن تشاطر تجربتها وخبراتها التقنية، إلى الحد الذي يتماشى مع وضعها المستقل. وما فتئت تلتزم بقوة بمواصلة القيام بذلك، وتساعد بهذه الطريقة في زيادة تعزيز الاستجابة الإنسانية.

وفي هذا العام، تتذكر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تاريخين هامين: معركة سولفيرينو، التي وقعت قبل ١٥٠ سنة، واعتماد اتفاقات جنيف قبل ٦٠ عاما.

والمبادئ التي حدت بهنري دونانت للتصرف عندما واجه أهوال معركة سولفيرينو والتي أدت في نهاية المطاف إلى اتفاقات جنيف ومؤداها أنه يجب مساعدة جميع أولئك الذين يعانون في زمن الحرب – سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء – دون تمييز. ونطلق على هذه المبادئ ''الإنسانية'' و ''الحياد''، وما زالت تشكل الأساس للعمل الإنساني. ومنذئذ، حددنا الحياد والاستقلال بصفتها مبادئ إضافية وقيّمة بصورة خاصة لتوجيه عملنا في حالات الصراع وغيرها من حالات العنف وتشكل شخصية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

لقد تطورت الحروب بصورة كبيرة في غضون الـ ١٥٠ سنة الماضية. ويقول المؤرخون أن ٤٠ ٠٠٠ جندي جرحوا أو قتلوا في سولفيرينو، لكن لم يمت سوى مدني واحد. أما اليوم، فقد أصبح المدنيون الضحايا الرئيسيين للأعمال العدائية، رغم أن اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية تحميهم بصورة واضحة.

ولفهم أكثر الشواغل إلحاحا للأشخاص المتضررين مباشرة من الصراع بصورة أفضل، أجرت لجنة الصليب الأحمر الدولية استفتاء للرأي العام في جميع أنحاء العالم عنوانه ''عالمنا: آراء من الميدان''. وكشف هذا الاستفتاء عن وجود ملايين الأشخاص يعيشون في خوف دائم من أنهم أو أحدا

من أحبائهم سيقتل أو يجرح أو يختفي، وأن هناك الملايين يكافحون لإعالة أطفالهم أو لمجرد البقاء على قيد الحياة. وفي المتوسط، شهد نصف مَن اُستطلعت آراؤهم الحرب بأنفسهم، وقال العديدون إنهم شرِّدوا أو فقدوا الاتصال بأحد أفراد الأسرة الأقربين.

وتبين أن الجراح والإذلال وسوء المعاملة وتقييد الوصول إلى السلع الأساسية والخدمات مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية من المشاكل الواسعة الانتشار. وجاء ترتيب التشرد بوصفه أكثر التجارب إيلاماً، ويأتي مباشرة بعد فقدان عزيز والصعوبات الاقتصادية. وأظهر الاستطلاع إلى حد كبير أيضا، أن أكثر الناس الذين غالبا ما يطلبون المساعدة هم الأقربون – وبعبارة أخرى أسرهم وجيرانهم والمجتمعات الأوسع.

لقد أثبتت اتفاقات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية أنها أساسية لإنقاذ الأرواح، وتسمح بلمِّ شمل آلاف الأسر المشتّتة وتجلب الطمأنينة لأعداد كبيرة من أسرى الحرب. ولو كان الامتثال للأحكام أفضل لأمكن تفادي قدر كبير من المعاناة. ولذلك تناشد لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول وجميع الأطراف في الصراع المسلح أن تجدد جهودها وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأحكام القانونية على أرض الواقع.

تنطوي البيئة التنفيذية الحالية لمنظمات المساعدة الإنسانية على التحدي، والحاجات في المجال الإنساني ضخمة في معظم الأحيان. وتعتقد لجنة الصليب الأحمر الدولية اعتقادا قويا بأن احترام التكامل بين المنظمات المختلفة في مجال المساعدة الإنسانية والتفريق الذي يجب القيام به بين الأنواع المختلفة للنهج والتدخلات من قِبل الأنواع المختلفة من الجهات الفاعلة هي الطريقة المثلى لضمان استجابة شاملة وافية بالغرض لها أثر حقيقي في حياة الرجال والنساء والأطفال الذين نكافح من أجل مساعدتهم ونعمل من أجل حمايتهم وكرامتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لإعطائي الفرصة أن أخاطب الجمعية العامة، باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ للأمم المتحدة.

واليوم، بينما تنتقل منطقة آسيا – المحيط الهادئ من كارثة مخربة واحدة إلى أخرى فإن أكثر من ١٢ مليون شخص قد أصيبوا. فالأعاصير والزلازل وحالات التسونامي والفيضانات قد اقتلعت الملايين وجعلتهم مشردين وحرمتهم من أسباب رزقهم. إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكان موظفوها والمتطوعون للخدمة معها أول المستجيبين، هبت للعمل بتقديم المساعدة الواسعة النطاق في حالات الطوارئ.

إن أثر حالة الطوارئ أو الكارثة من ناحية مستوى الخسارة والمعاناة البشريين، وأيضا التكلفة الاقتصادية، يتوقف على التأهب والقدرة على التكيف من قِبل المجتمعات المتضررة. ولذلك، يستثمر الاتحاد الدولي استثمارا كبيرا في التأهب وفي تعزيز قدرات المجتمعات المحلية. وتدريب المتطوعين من المجتمع بوصفهم أول المستجيبين أسهم بوضوح في تقليل حالات فقدان الحياة عبر المناطق المصابة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال من اللازم القيام بقدر كبير من العمل في مجال التأهب لحالات الكوارث والحد من الخطر. وكما يشار في تقرير الأمين العام

(A/64/84) نحن بحاجة إلى تعزيز التأهب، مع إيلاء التأكيد الأكبر للحد من الخطر، وخصوصا لتعزيز قدرات الاستجابة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي.

وثمة عنصر حرج آخر في الجهود لتقليل أثر الكوارث وزيادة فعالية جهود الاستجابة الدولية، وهو التأهب القانوني. في هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ أن أكثر من اثنتي عشرة دولة قد اعتمدت فعلا أنظمة جديدة، مستخدمة المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحليين للإغاثة من الكوارث على الصعيد العالمي والمساعدة في الإنعاش الأوّلي التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على استخدام هذه المبادئ التوجيهية في مناقشاتها واعتماد اتفاقات وصكوك قانونية وطنية وإقليمية لتيسير وتنظيم الغوث والانتعاش الدوليين في حالات الكوارث.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أتشاريا (نيبال).

يعمل الاتحاد الدولي على أساس مبادئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإلهام كل الأنشطة الإنسانية وتيسيرها وتعزيزها التي تضطلع بها جمعياتها الأعضاء الوطنية لتحسين حالة أشد البشر ضعفا. ونسترشد بمبادئنا الأساسية السبعة: الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية. هذه المبادئ هي في صميم نهجنا نحو العمل الإنساني في موضوع ''إنقاذ الحياة، تغيير العقول'' كجزء من استراتيجيتنا ٢٠٢٠ التي اعتمدتها جمعيتنا العامة في نيروبي قبل أسبوعين.

أصبحت الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال مرادفاً للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونعتقد بأن تقيدنا الصارم بهذه المبادئ قد سمح لنا بالعمل في حالات صعبة ومعقّدة تماما. ويعكس ذلك الطابع الفريد للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما يكفل الوصول والقبول من قِبل الجميع حينما يتعلق الأمر حقا بأشد الناس ضعفا.

إن سلامة وأمن الأفراد والمتطوعين في مجال المساعدة الإنسانية مبعث اهتمام كبير لدى الاتحاد الدولي. وقدرتنا على الوصول إلى أشد الناس ضعفا في ظروف صعبة وفي جميع زوايا العالم تتوقف على مستوى سلامة موظفينا ومتطوعينا المغتربين والمحليين.

وكما أكدت عليه توصيات الأمين العام في تقريره، فإن الوصول الآمن وحسن التوقيت وغير المعاق إلى السكان الضعفاء شرط مسبق للإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية. نحث الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكفالة سلامة وأمن الأفراد في مجال المساعدة الإنسانية والمرافق والإمدادات في مناطق سيطرتهم.

وفي بيان للرأي نشر مؤخرا أكد أميننا العام، السيد بيكيل جليتا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز، على أن التهديد المتزايد للحياة وأسباب الرزق، وهو التهديد الذي يشكّله تغير المناخ، واضح فعلا وأن الحاجة إلى الإجراء الفعال الذي سيتم الاتفاق عليه في كوبنهاغن تزداد إلحاحا. هذه فرصة فريدة لاتخاذ نهج عالمي إزاء تقليل وتكييف تغير المناخ.

يجري الاتحاد الدولي حوارا مستمرا مع عدد من الأطراف الشريكة، في أماكن منها منظومة الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية، بغية التأثير في نتيجة مؤتمر كوبنهاغن. وسيمثلنا في المؤتمر وفد يشمل عددا من قادة الجمعيات الوطنية حول العالم.

وأخيرا، نود أن نذكر مجددا دعوة الأمين العام للدول الأعضاء إلى الإبقاء على تنوع قنوات التمويل

للأغراض الإنسانية وإلى التقديم المستمر الممكن التنبؤ به لتلك القنوات من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية القائمة والمتنامية. ونود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا وامتناننا لجميع الدول الأطراف التي ما فتئت توفر الدعم السخي لصندوق الإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي وإلى نداءاتنا في حالات الطوارئ وللخطط الإنمائية للجمعيات الوطنية، مباشرة أو عن طريق جمعياتها الوطنية للصليب الأحمر أو للهلال الأحمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دالأوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية): يسر المنظمة الدولية للهجرة أن تتكلم اليوم فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/64/84).

إن تعزيز تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية موضوع يتسم جوهريا بالتعاون والشراكات مع مجموعة كبيرة من الأطراف الإنسانية الفاعلة، لا سيما في المجالات ذات الصلة بالعمل التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة وهي: الاستجابة لحالات تشريد السكان، والتحركات المفاجئة للسكان. وفي هذا السياق، تود المنظمة أن ترحب بالاتفاقية المعقودة لأول مرة على الإطلاق لمساعدة وحماية المشردين داخليا في أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وستشكل الاتفاقية الإطار القانوني الأول من نوعه، وسيؤدي اعتمادها إلى تعزيز وتدعيم التدابير الإقليمية والوطنية لمنع التشريد الداخلي أو تقليله، ولتوفير الحلول الدائمة.

ويوفر تقرير الأمين العام فرصة قيمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الإنسانية ولاستقاء الدروس للمستقبل فيما يتعلق بالطرائق الجديدة للعمل معا. وقد أصبح تقديم المساعدة الإنسانية عملية متزايدة التعقيد، وأصبحت الأزمات المختلفة ذات تأثيرات متشابكة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وللأسف فإن الاتجاهات في عام ٢٠٠٩ لا يبدو أنها تشير إلى تحسن جوهري. فكما أشار الأمين العام في تقريره،

> ”يساور الجهات المعنية بالمساعدة الإنسانية قلق متزايد إزاء الآثار المجتمعية للتحديات العالمية الحالية مثل تغير المناخ والفقر المدقع وأزمة الغذاء والأزمة المالية وندرة المياه والطاقة والهجرة ونمو السكان والتوسع العمراني والإرهاب والأوبئة“ (A/64/84، الفقرة ٣٧).

إن هذا التعقيد يجعل التنسيق والتعاون أكثر صلة وأهمية لضمان التمكن من تحديد الفجوات وحماية السكان الضعفاء بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب.

وتغير المناخ والهجرة والتشريد من القضايا الملحّة في جدول الأعمال العالمي الحالي، وقد كانت محور الاهتمام الدولي الكبير منذ صدور تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٧. وبوصفها عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فقد تضافرت جهود المنظمة الدولية للهجرة مع جهود الأطراف الإنسانية الفاعلة الأخرى لنشر الوعي بالتأثير الإنساني الناجم عن تغير المناخ وللدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتكيف مع تغير المناخ.

ونتيجة لتلك الجهود المشتركة سعيا إلى عقد اتفاق يكون خلفا لبروتوكول كيوتو، من المأمول أن الآثار الإنسانية لتغير المناخ، بما في ذلك حماية ومساعدة من ينتقلون أو يهاجرون أو يغيرون موطنهم نتيجة لذلك، ستلقى اهتماما

ملائما. وفي هذا الصدد، واستعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المزمع عقده في كوبنهاغن في هذا الشهر، فإن المنظمة الدولية للهجرة ما فتئت توجه اهتماما خاصا إلى العلاقة بين تغير المناخ والتحركات السكانية من خلال تحليل البيانات المتاحة، وستنشر غدا مجلدا بعنوان: الهجرة والبيئة وتغير المناخ: تناول الأدلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام يشير إلى ما يلي:

”استمرت الظواهر المناخية القاسية مثل الفيضانات والأعاصير وحالات الجفاف في إحداث حالات طوارئ إنسانية، متسببة في وفاة ٠٠٠ ٢٣٥ شخص وفي إلحاق الضرر بأكثر من ٢١١ مليون شخص [في هذا العام]“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

وقد بدأت الوكالات الإنسانية فعلا تشاهد تزيدا في انعدام الأمن الغذائي، والتهديدات على الصحة العامة، والهجرة والتشريد، وغير ذلك من الآثار ذات الصلة. وفي هذا السياق العملياتي، ستواصل المنظمة الدولية للهجرة العمل على وضع نهج شامل ومنسق واستباقي للتصدي لآثار تغير المناخ المتصلة بالهجرة من منظور إنساني وقائم على الأمن الإنساني بما في ذلك بالاقتران مع مسؤولياتها بموجب نهج المجموعات في حالات الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا الاعتراف بالهجرة كعنصر محتمل في استراتيجيات التكيف العامة، مع السعي إلى زيادة قدرة الصمود لدى السكان الضعفاء في مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي.

في الختام، المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بأضعف فئات السكان في أوقات الأزمات، وتظل متكرسة للعمل النشط والفعال مع شركائها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونعرب في هذا الصدد عن تقديرنا العميق لشركائنا من الأطراف المانحة، ولا سيما منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ جون هولمز وقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على التزامهم الثابت بتعزيز قدرات الاستجابة للحالات الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد شيفر (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص شكري، بالنيابة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، على فرصة أخذ الكلمة وعرض آراء المنظمة حول تعزيز تنسيق مساعدات الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

إن منظمة مالطة بصفتها منظمة دولية مستقلة وتقيم علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفراء مع ١٠٤ من الدول الأعضاء، تركز أنشطتها على السياسات والبرامج الإنسانية في كل أرجاء العالم. إن متطوعي المنظمة المتفانين، البالغ عددهم ٠٠٠ ٨٠، وموظفيها البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ يضطلعون بهذا العمل الهام في ١٢٠ بلدا، ويقومون بذلك دائما وفقا لمبادئ المنظمة القائمة على الحياد السياسي والديني.

ولا شك أن التنسيق الفعال في مجال الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق وغيرها من المآسي تمثل أمرا حيويا بالنسبة للرسالة الإنسانية المشتركة لمنظمة فرسان مالطة والأمم المتحدة. وتعترف المنظمة اعترافا كاملا بالدور البارز التي تستطيع القيام به في هذا المجال آليات الأمم المتحدة، مثل الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، ووكالاتها. وتتصدر المنظمة عددا كبيرا من مشاريع الإغاثة والتنمية الطويلة الأجل في العديد من البلدان

التي تتلقى دعم الصندوق المركزي – ونذكر على سبيل المثال لا الحصر جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسري لانكا وفلسطين – ومما يبعث على التشجيع أن الصندوق المركزي يواصل إحراز التقدم نحو بلوغ أهدافه. ويسعدني أن أقول إن المنظمة ستعلن يوم الأربعاء في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الصندوق أنها ستساهم في الصندوق المركزي في عام ٢٠١٠. وتشجع المنظمة جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذا الدعم.

وتعمل منظمة فرسان مالطة بفعالية بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بغية تعزيز الاستجابة المتزامنة للتحديات الإنسانية.

وفي كينيا، التي يتناوب عليها الجفاف الشديد والفيضانات، يعني ذلك أن ثلث السكان يعانون من الجوع والأمراض المتصلة بسوء التغذية والنقص في المياه الصالحة للشرب. وتعمل المنظمة في المناطق الأشد تضررا في شمال البلاد، وهي تتعاون في ذلك مع صندوق الأغذية العالمي والكنائس المحلية. ونقوم حاليا ببناء ستة مراكز صحية ومستشفيين ومستوصف مزود بالعقاقير والمستهلكات الطبية لعلاج الملاريا والالتهابات البكتيرية. كما تقدم المنظمة خدمات الإغاثة إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص من خلال توفير الأغذية التكميلية كالزيت والحبوب والذرة، وخاصة للفئات الضعيفة، كالأطفال دون سن الخامسة والمسنين. إضافة إلى ذلك، يوزع النظام الناموسيات وأقراص تطهير المياه.

وقد أدت الزلازل والأعاصير التي أصابت إندونيسيا وفييت نام والفلبين، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إلى مقتل وجرح الآلاف وأثرت مباشرة على مصادر كسب العيش لعشرات من ملايين الناس. وانضمت المنظمة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في الاستجابة السريعة لذلك الحدث. وفي المناطق الثلاث، عملت المنظمة فورا على توفير اللوازم التي كانت تمس الحاجة إليها، مثل الأغذية والبطانيات، والأفرشة، وأطقم اللوازم الصحية، وأطقم الأدوات، وأوعية الطبخ ومواد البناء المؤقت. وفضلا عن ذلك، تعمل المنظمة على ترميم المدارس والهياكل الأساسية في ميدان الرعاية الصحية الأساسية، وهي ستنفِّذ مشاريع مجتمعية للتأهب للكوارث.

وعلى غرار الأمين العام، تشعر منظمة مالطة بالانزعاج الشديد إزاء الاتجاه إلى استهداف العاملين في الميدان الإنساني بدوافع سياسية أو إجرامية، الذي يتجلى على نحو بارز في الصومال والسودان وهايتي. ومما يبعث على الأسى أن عددا من متطوعي المنظمة وأطبائها قد فقدوا حياتهم جراء ذلك النوع من الهجمات المستهدفة والخبيثة. ومنظمة فرسان مالطة تؤيد وجوب اتخاذ خطوات على أعلى مستوى وفي الميدان أيضا لمنع وقوع مثل هذه الحوادث، وعندما يخفق ذلك، ينبغي معاقبة المسؤولين عن تلك الحوادث.

وأود أن أؤكد أن منظمة فرسان مالطة سوف تواصل بعثتها التاريخية لمساعدة المرضى والمحتاجين وأشد فئات المجتمع حرمانا. إننا، من خلال رابطاتنا الوطنية، ووكالتنا الغوثية العالمية، منظمة مالطة الدولية، نستجيب يوميا للتحديات التي يفرضها العمل الإنساني، وسوف نواصل متابعة قيادة الأمم المتحدة ومبادراتها ووكالاتها عن كثب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ٧١ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.19* ومشاريع القرارات A/64/L.31 إلى A/64/L.33.

تتناول الجمعية أولا مشروع القرار *A/64/L.19، المعنون ''تقديم المساعدة الغوثية الطارئة إلى السلفادور وإعادة تأهيلها بسبب الآثار المدمرة لإعصار إيدا''.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ قدم مشروع القرار *A/64/L.19، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه: أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، إندونيسيا، أوراغواي، بربادوس، بولندا، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جمهورية كوريا ، جورجيا، سلوفينيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، غابون، غرينادا، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، المملكة العربية السعودية، موناكو، الولايات المتحدة الأمريكية، هايتي، الهند، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار *A/64/L.19؟

اعتُمد مشروع القرار *A/64/L.19 (القرار ٦٤/٧٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/64/L.31 معنون ''اشتراك المتطوعين 'ذوي الخوذ البيض' في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية''.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ قدم مشروع القرار A/64/L.31، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه ألبانيا، إيطاليا، بولندا، تركيا، توغو، جمهورية مولدوفا ، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، رومانيا، سلوفانيا، السنغال، صربيا، الصين، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، غابون، غرينادا، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، المكسيك، موناكو، نيكاراغوا، هايتي، الهند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد في مشروع القرار A/64/L.31 ؟

اعتُمد مشروع القرار *A/64/L.31* (القرار ٦٤/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/64/L.32، المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''.

أعطي الكلمة لممثل السويد الذي سيتكلم في نقطة نظامية.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدخل التصويب الفني الشفوي التالي على الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/64/L.32: ينبغي أن تبدأ الكلمات التالية بحروف كبيرة: '' protection of civilian persons in time of war''، ''حماية المدنيين وقت الحرب''.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أحاطت الأمانة العامة علما بذلك التصويب.

أعطي الكلمة لممثلة الجمهورية العربية السورية لإدخال تصويب شفوي.

السيدة حلبي (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي أن يجري تصويبا على الفقرة ١٢ من ديباجة مشروع القرار A/64/L.32. فالعبارة الأخيرة في اللغة العربية لا تنسجم مع اللغة الإنكليزية. ولذلك، يود وفدي أن تستبدل عبارة ''بما في ذلك تقديم المساعدة إليهم'' بعبارة ''بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية''. وأرجو من الأمانة العامة تصويب الخطأ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستحيط الأمانة العامة علما بذلك الطلب، وسيجري تصويب اللغة.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ قدم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه: أرمينيا، إسرائيل، ألبانيا، تايلند، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، زامبيا، السنغال، الصين، غابون،

غرينادا، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/64/L.32 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار *A/64/L.32* بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٤/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/64/L.33 معنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ قدم مشروع القرار A/64/L.33، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه أرمينيا، ألبانيا، البرازيل، ترينيداد وتوباغو، جمهورية كوريا، السنغال، غرينادا، كولومبيا، مالي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/64/L.33؟

اعتُمد مشروع القرار *A/64/L.33* (القرار ٦٤/٧٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سعادة السيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ على القيام بمهمة تنسيق المشاورات والمفاوضات بشأن القرارات التي اتخذت في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة لممثل كولومبيا للكلام في نقطة نظامية.

السيد سواريث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر بأننا أبلغنا الأمانة العامة برغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين في الإبقاء على هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا، ما دامت المشاورات مستمرة بشأن مشروع قرار يتعلق بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية وتوفير المعونة الإنمائية. ونأمل في نقديم مشروع القرار هذا في غضون بضعة أيام، وبالتالي، ينبغي ترك هذا البند مفتوحا حتى يتسنى للجمعية أن تبت فيه. وسنكون ممتنين لو تم الإبقاء على هذا البند مفتوحا لهذا الغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح الموقف إزاء القرارات التي اتخذت للتو.

السيد علي (السودان): يود وفدي أن يشرح موقفه إزاء القرار ٦٤/٧٧، المتعلق بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة.

يرحب وفدي باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٤/٧٧، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون ”سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، والذي شارك وفدنا في المفاوضات التي أفضت إلى اتخاذه بالإجماع اليوم.

ويود وفدي أن يسجل في محضر هذه الجلسة تحفظه على الفقرة العشرين من ديباجة هذا القرار. وانضمامنا إلى الإجماع بشأن هذا القرار لا يعني اعترافا بالمحكمة الجنائية الدولية. ويشدد وفدي على أن أحكام هذه المحكمة لا تسري سوى على الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي، وذلك تمشيا مع أحكام وقواعد القانون الدولي، التي تشدد على ضرورة أن تصبح الدول أطرافا في أي اتفاقية حتى تسري عليها أحكامها.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لكي أعلل تصويت باكستان على القرار ٦٤/٧٧، المعنون ”سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“. وقد أبلغنا الأمانة العامة بأننا نريد

أن نـدلي بـشرح للموقـف قبـل التـصويت. غـير أنـه لم يكـن بمقـدورنا، أن نفعـل ذلـك بـسبب بعـض الالتبـاس، حـسبما أعتقد. وبما أن باب النظر في البند لا يزال مفتوحا، ها نحن نعلل تصويتنا بعد اتخاذ القرار بالإجماع.

لقـد خصـصت حكومـة باكـستان قطعـة أرض ذات مساحة مناسبة للأمم المتحدة في إسلام أباد قبل حوالي تسعة أعوام. وما برحنا نؤكد في مناقشاتنا مع المسؤولين في الأمانة العامة على ضرورة تجميع مختلف مكاتب الأمم المتحدة المتناثرة في جميع أنحاء إسلام أباد حاليا ، في مكان واحد آمن.

وقيل لنا إن فرقة العمل المعنية بالمباني المشتركة التابعة للأمم المتحدة لم تعتمد بعد موارد لهذا الغرض. وغني عن القول إنه ينبغي ألاّ تأتي الاعتبارات الأمنية في مرتبة ثانية بعد الاعتبارات الإجرائية والمالية.

ويؤكد اتخاذ هذا القرار ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة ذاتها بدور استباقي لكفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وحمايتهم. ونود أن نسجل في المحضر أن حكومة باكستان تتخذ جميع التدابير الممكنة في هذا الصدد، وتتوقع من وكالات الأمم المتحدة المعنية التعجيل بإجراءاتها.

السيد الموسوي (العراق): يسر وفد بلادي أن يدلي ببيان نيابة عن المجموعة العربية حول القرار المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (القرار ٦٤/٧٦).

لقد اتخذت الجمعية العامة للتو القرار المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، الذي يتضمن أهدافا إنسانية هامة وآثاراً إيجابية إزاء التحديات التي تتعرض لها شعوب العالم جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقّدة، والتي تخلف وراءها عواقب إنسانية شديدة الوطأة.

وإذ نشكر في هذا المجال ميسِّر القرار ممثل السويد على جهوده الحثيثة للاستجابة لشواغل المجموعة، ونرحب بما تضمنه القرار من مواضيع إيجابية جديدة، فإن هناك موضوعا بالغ الأهمية لشعوب العالم طالبت به المجموعة العربية، وهو ”السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي“، لم يتم الاتفاق عليه، حيث أن هدف المجموعة العربية من تقديم هذا الطلب هو مواجهة الكارثة الإنسانية والتدهور الخطير في مختلف مناحي الحياة جراء سياسة الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وسياسة العقاب الجماعي التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على أفراد الشعب الفلسطيني الأعزل بعد عدوانها عليه في نهاية عام ٢٠٠٨. وستستمر المجموعة في تقديم هذا الطلب في جميع محافل الأمم المتحدة، وتتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، التي دائما ما تدافع عن أهمية احترام حقوق الإنسان.

إن وفودنا لم تطالب إلاّ بالوفاء لمبادئ ومقاصد الميثاق، من خلال قيام المنظمة الدولية بتحمل مسؤولياتها عن وقف إسرائيل الفوري لممارساتها التي تشكل خرقا واضحا للقوانين والمبادئ الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

إن تعمّد وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة هو تأكيد لمخاوفنا التي دأبنا على التعبير عنها مراراً وتكراراً، والمتمثلة في استخدام البعض لمعايير مزدوجة والكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمسائل حقوق الإنسان في العالم.

السيدة غاياردو هيرناندیث (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): فيما يتعلق بالقرار ٧٤/٦٤، وبالنيابة عن السلفادور حكومة وشعبا، أود أن أشكر مقدميه وجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة على كفالة اتخاذه.

من المعروف جيدا أن منطقة أمريكا الوسطى تعرّضت على نحو مؤلم في السنوات الأخيرة لمجموعة من الكوارث الطبيعية التي تسببت لنا في صعوبات جمة، أدى أثرها السلبي، اقترانا بآثار تغير المناخ والأزمتين المالية والاقتصادية، إلى شواغل بالغة حيال قدرة منطقتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف أن العواقب الإنسانية والاقتصادية والثقافية لإعصار إيدا في السلفادور أدت إلى تفاقم الحالة الصعبة لأشد السكان ضعفا، لا سيما النساء والأطفال والمسنين، على النحو الذي أكد عليه حينئذ رئيس الجمهورية، ماوريسيو فونيس كارتاخينا، عندما قيّم أثر تلك الظاهرة الطبيعية. وقد أكدت تقييمه مختلف كيانات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية العاملة في الميدان. وقد أفادت السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة في الميدان بأن ١٩٩ شخصا لقوا مصرعهم ولا يزال مصير ٨٠ شخصا مجهولا في السلفادور. وتضررت نحو ٢٥ بلدية، مما يتطلب تقديم المساعدات الإنسانية إلى ٠٠٠ ٧٥ شخص تقريبا.

ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم دعمه القيِّم وتعاونه السخي لمساعدتنا فيما سنواجهه في الأشهر المقبلة من إعادة تأهيل وإعادة إعمار، بغية استكمال جهود الحكومة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة.

وأخيرا، نود أن نعرب مجدداً عن شكرنا على ما تلقيناه من تضامن ودعم إنمائي استجابة للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة. ونحث الدول الأعضاء التي لم تشارك في هذا الجهد المشترك وترغب في المشاركة إلى أن تفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال والبند ٧١ من جدول الأعمال.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

مشروع القرار (A/64/L.17/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت المناقشة بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال في الجلسة العامة ٤٧، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.17/Rev.1. وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ نشره، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إثيوبيا، أذربيجان، أسبانيا، إستونيا، أنغولا، باراغواي، باكستان، بلغاريا، تونس، تيمور – ليشتي، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جيبوتي، الرأس الأخضر، ساموا، السلفادور، السودان، طاجيكستان، غرينادا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، الكاميرون، الكونغو، الكويت، ولايات ميكرونيزيا الموحدة وهنغاريا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.17/Rev.1 ؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.17/Rev.1* (القرار ٧٨/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليونان للإدلاء ببيان بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد يارولانوس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): لقد بنيت هذه المنظمة العظيمة على أساس الأفكار الفريدة والقوية المتمثلة في أنه ينبغي ألاّ يسبب أي واحد منا الآلام للآخر مهما كانت الأسباب؛ وألاّ يبيت أي طفل جائعا في أي جزء من العالم؛ وأن المعرفة والصحة حقان وليستا امتيازين؛ وفي وجوب أن نحافظ على توازننا بالمحافظة على توازن البيئة. ونشاطر هذه الأفكار باعتبارنا بشراً، لأننا كل واحد منا يهتم بالآخر أكثر بكثير مما يلحق به الضرر، ونحتفل بالسمات المميّزة لكل واحد منا أكثر بكثير مما نسعى إلى تدميرها، ونتبادل الأفكار والمعرفة أكثر بكثير مما نحميها.

ولإيجاد أساس مشترك للتفاهم، تدير هذه المنظمة حوارا – وهو حوار عالمي بين الثقافات – مع كفالة كل الاحترام للهويات المختلفة التي تتميز بها كل ثقافة. ويرجع الفضل إلى هذه المنظمة في أننا، ونحن في فجر قرن جديد ملتزمون، على ما يبدو، التزاماً ثابتا بأن ننقذ أنفسنا من الدمار، ونواجه المشاكل العالمية على الصعيد العالمي في نهاية المطاف، وأن نبني من خلال حوارنا وتعاوننا عالما آمنا وأكثر اكتمالا وأكبر بكثير من مجمل أجزائه.

وفي قرارنا لحماية تراثنا الملموس أو غير الملموس، نحقق ذروة مهمة هذه المنظمة. واعترافا بالتزام المدير العام المنتهية ولايته لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، السيد ماتسورا، بهذه القضية، أود أن أهنئه وأشكره على خدماته الجليلة. وأود أن أعرب للمديرة العامة الجديدة، السيدة بوكوفا، عن أطيب التمنيات بتحقيق إنجازات مثمرة ومستنيرة.

يشكِّل التراث مصدر هويتنا ، وبالتالي، أساس حوارنا العالمي. ولبناء عالم أكثر كمالا وأكبر من مجمل أجزائه، نحتاج إلى أجزاء قوية، وهويات قوية، وعلى الرغم من أنه ينبغي أن نواجه مشاكلنا المحلية على نحو عالمي، فلا يمكننا أن نبني ثقافة عالمية مستدامة إلاّ إذا أقررنا بقوة وتفرد مناطقنا المحلية واحترمناهما. وبمشاركتنا معا في حوار بين متساوين، يمكن أن يثري كل واحد منا الآخر وأن نكفل سويا تهيئة بيئة خلاقة للأجيال القادمة.

إن الهويات الممزقة جراء الحرب والدمار والسرقة والنهب تميل إلى التأثر بالصدمة، وبالتالي، تجد صعوبة في المشاركة في حوار أوسع نطاقا. وغالبا ما تمتنع عن ذلك، وحتى عندما تشارك فعلا، فإنها تميل إلى الحماية بدلا من الابتكار. ولدى قيام المنظمة بحماية تراث الشعوب في جميع أنحاء العالم، تعهدت بالإبقاء على طابع الهويات الفريد والمكتمل والخلاق والمشارك. ويشكِّل القرار الذي اتخذناه بالإجماع اليوم شاهدا على التزامنا بالعمل معا من أجل تلك القضية. وأود أن أعرب عن صادق امتنان حكومتي لمقدميه وللدول الأعضاء كافة على تأييدهم.

غير أن التراث يحتاج إلى أكثر من الحماية. فغالبا ما يحتاج التراث إلى المداواة. والمعالجة هي عملية جعل أمر ما كاملا، وجعله مكتملا من جديد. وفي السياق ذاته الذي نسعى فيه إلى مداواة الهويات، يجب علينا أن نسعى أيضا إلى مداواة الرموز العظيمة للتراث، خاصة عندما تشكل تلك الرموز جزءا لا يتجزأ في الحوار بين الثقافات لدينا. والرمز الفريد لدرجة أنه يجسد قيم مجموعة من الثقافات يصبح رمزا عالميا يروم إلهام القيم التي يمثلها والجمع بيننا في ظل التفاهم. وتمزيقه والإبقاء على أجزائه منفصلة عملان غير أخلاقيين.

وترى العديد من الثقافات، بل العالم قاطبة، في رخاميات البارثينون، رمز الإنسانية – أي الفكرة الأساسية المتمثلة في أن الناس أخيار إن هم ألهموا ممارسة ضبط النفس،

ويمكنهم أن يتعاونوا ويقوموا بأعمال ممتازة إن منحوا حرية التفكير والتعبير وممارسة منطقهم، وفي آخر المطاف، حكم أنفسهم. وتلك الأفكار هي الأساس ذاته الذي بنيت عليه الأمم المتحدة. وبقيام رخاميات البارثينون على أساس الطبيعة الإنسانية، فإنها تشكل رمزاً يتسم بقدر كبير من التفرد لدرجة أنه منارة ليس للإنجازات التي نجحنا في تحقيقها فحسب، بل في آخر المطاف هو رمز للإنجازات التي نستعد للقيام بها أيضا.

وبالنسبة لنا نحن أبناء اليونان، تشكل رخاميات البارثينون كل تلك الأمور وهي أيضا جزء من هويتنا – وجزء أساسي من تراثنا. ولا يسعنا سوى أن نحتفي بأن العديد من أجزاء النصب أعيدت طوعا أو بالإعارة من هايدلبرغ وباليرمو والفاتيكان. ونتطلع إلى التعاون مع متاحف أخرى وإيجاد السبل لإعادة رخاميات البارثينون التي ستثري مجموعاتها الرائعة بدلا من حرمانها منها.

إننا سائرون بخطى ثابتة على درب جعل عالمنا مكانا أفضل. وقد قمنا بذلك من خلال احترام كل واحد منا للآخر والاحتفاء به، وإيجاد عناصر التفرد فيما بيننا. وينبغي أن تكون سلامة أي نصب، أو رائعة من الروائع أو تحفة فنية حقا مقدسا مثله مثل أي حق من الحقوق التي تدافع عنها المنظمة، وذلك لأن لسلامة أي رمز عالمي للتراث القدر ذاته من الأهمية التي يكتسيها التراث في حد ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة شرحا للموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو.

السيد سواريث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تولي كولومبيا أهمية قصوى للموضوع قيد المناقشة وشاركت في تقديم القرار الهام ٧٨/٦٤، على غرار ما قامت به فيما يتعلق بقرارات مماثلة في الماضي.

وتشير كولومبيا إلى أنها تفسر الصيغة اللغوية الواردة في الفقرة ٥ من القرار في سياق الحق السيادي لكل دولة في اختيار الصكوك الدولية التي ستنضم إليها بدون المساس بحقوق الدول في تراثها الوطني، عملا بالقانون الدولي.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى عمل وفد اليونان في تنسيق القرار.

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بعد أن انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء على اتخاذ القرار ٧٨/٦٤، تود أن توضح فهمها بأن التوصيات المشار إليها في فقرته ٢ هي توصيات صادرة عن اجتماعات رعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بما في ذلك دورة عام ٢٠٠٨ الاستثنائية للجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، التي عقدت في سول ، بجمهورية كوريا. والتوصيات المشار إليها في الفقرة ٢ لا تشمل توصيات اجتماع عام ٢٠٠٨ المنفصل والخاص للخبراء غير الحكوميين، الذي عقد أيضا في سول برعاية حكومة جمهورية كوريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/64/L.28)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال على نحو مشترك مع البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، وذلك في جلستيها العامتين ٢٢ و ٢٤، في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تنزانيا لتتولى عرض مشروع القرار A/64/L.28 .

السيدة كافانابو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجموعة الأفريقية، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ''٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا''، الوارد في الوثيقة A/64/L.28.

تشكِّل الملاريا أحد أكبر التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال الصحة. ويعيش ٧٤ في المائة تقريبا من سكان أفريقيا في مناطق ينتشر فيها وباء الملاريا، وتقع في أفريقيا نحو ٩٥ في المائة من الوفيات بسبب الملاريا، التي يتراوح عددها بين مليونين و٣ ملايين حالة. والملاريا من الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال في أفريقيا، التي تنجم فيها وفاة ٢٤ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عن الملاريا والأمراض المتصلة بها.

وتشكِّل الملاريا عبئا اقتصاديا كبيرا في أفريقيا، إذ تشكِّل سبب ما بين ٣٠ و٤٠ في المائة من زيارات المرضى الخارجيين إلى المرافق الصحية و ١٥ في المائة من جميع حالات الاستشفاء في المستشفيات والعيادات الطبية الخاصة ونظم الرعاية الصحية. وتمثِّل الملاريا ما يعادل نسبة ٤٠ في المائة من الإنفاق على الرعاية الصحية في البلدان الأفريقية المبتلاة بهذا الوباء، وتكلّف القارة ١٢ بليون دولار كل عام. ونتيجة لذلك، أبطأت الملاريا النمو الاقتصادي بما يصل إلى ١,٣ في المائة جراء ما تتسبب فيه من وفيات وتهدره من ساعات الإنتاجية الاقتصادية، فضلا عن الخسائر من حيث الأموال العامة ودخل الأسر. ولذلك، يقال إن الملاريا ناجمة من الفقر وسبب فيه.

وتشكِّل الإحصاءات المتعلقة بالملاريا مصدر قلق للمجتمع الدولي ولأفريقيا على نحو خاص. ونسلِّم بأن العلل والوفيات الناجمة عن الملاريا في أنحاء العالم يمكن الحد منها بدرجة كبيرة بالالتزام السياسي والموارد المناسبة إذا جرى تثقيف الجمهور وتوعيته بالأمور المتصلة بالملاريا وتوافرت الخدمات الصحية الملائمة، وبخاصة في البلدان التي يتوطن فيها المرض. غير أننا نسمح سنويا بحدوث ما يقرب من مليون حالة وفاة كان بالإمكان منعها بالتطبيق الشامل للأدوات المتاحة.

لقد تم تحديث مشروع قرار هذا العام مقارنة بالقرار ٢٣٤/٦٣ المتخذ في العام الماضي. وبينما يُبقي مشروع القرار على صياغة العام الماضي، فقد جرى تحديثه تقنيا والإقرار بالتطورات الجديدة. وتشمل العناصر الجديدة الإقرار بالتقدم المحرز في أجزاء من أفريقيا في عكس اتجاه وباء الملاريا من خلال الانخراط السياسي والبرامج الوطنية المستدامة لمكافحة الملاريا؛ والتشديد على أهمية تعزيز النظم الصحية لتقديم دعم فعال لمكافحة الملاريا والقضاء عليها؛ والترحيب بتدشين تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتوفير القيادة السياسية على أعلى المستويات في مكافحة الملاريا في أفريقيا.

وترحب العناصر الجديدة كذلك بحملة ''متحدون لمكافحة الملاريا'' التي توحد نجوم كرة القدم وفرقها والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والشركات في مكافحة الملاريا خلال الفترة التي تسبق بطولة كأس العالم لكرة القدم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في جنوب أفريقيا؛ وتحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة

وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة في تمويل وتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا؛ وتدعو إلى زيادة جهود الوقاية من الملاريا ومكافحتها وعلاجها بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الملاريا.

يصادف عام ٢٠١٠ انتهاء عقد دحر الملاريا. وفي هذا الصدد، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا لعام ٢٠١٠، وتقييما لتنفيذ العقد الأول لدحر الملاريا في البلدان النامية، ولاسيما في أفريقيا، بما في ذلك توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات.

لقد جرت المشاورات بشأن مشروع القرار هذا بطريقة منفتحة وشفافة. ونشكر الوفود التي اشتركت في المشاورات على مشاركتها البناءة التي جعلت التوصل إلى توافق في الآراء ممكنا. ونشكر أيضا جميع الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار ونطلب من الوفود الأخرى أن تنضم إلى مقدميه.

ونتوقع أن يُعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، أسوة بما حدث في الأعوام السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/64/L.28، أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: ألبانيا، البوسنة والهرسك، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، سلوفينيا، سورينام، غرينادا، غيانا، فرنسا، كرواتيا، لاتفيا، النمسا، الهند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.28؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.28* (القرار ٦٤/٧٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروعا القرارين (A/64/L.5 و A/64/L.15/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال في الجلستين العامتين الحادية والأربعين المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والثانية والأربعين المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وبتت في مشروعي القرارين A/64/L.13 و A/64/L.14 في الجلسة العامة الثانية والأربعين.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/64/L.5، المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد تقديمه، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إثيوبيا، أنتيغوا وبربودا، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، سورينام، الصين، عمان، غامبيا، غانا، غرينادا، فيجي، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، نيجيريا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.5 ؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.5* (القرار ٨٠/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.15/Rev.1، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/64/L.15/Rev.1، أود أن أعلن أنه بعد تقديمه، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: ألبانيا، أوروغواي، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بنما، بوليفيا، تركيا، توغو، جزر البهاما، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السودان، غرينادا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.15/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.15/Rev.1* (القرار ٨١/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في أخذ الكلمة شرحا للموقف بشأن القرارات المتخذة للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت أو شرح الموقف تحدد مدته بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة شلايتر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ٨١/٦٤، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

تؤيد هذا البيان البلدان التالية: البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، صربيا؛ والنرويج، البلد المنتمي إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بالشكر إلى وفديّ الفلبين وباكستان على الروح البناءة التي قادا بها عملية التشاور بشأن هذا القرار.

قرر الاتحاد الأوروبي أن ينضم، مرة أخرى هذا العام، إلى توافق الآراء بشأن القرار. لكننا، نفعل ذلك مع تحفظات جدية بشأن عدد من عناصر القرار. إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الحوار بين الثقافات يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التفاهم المتبادل بين الأشخاص ذوي الثقافات والديانات والهويات الأخرى المختلفة، وكذلك في تعميق التفاهم وتعزيز التسامح وتحسين العلاقات بوجه عام على المستويات المحلية والوطنية والدولية بين الأفراد ذوي الخلفيات المختلفة.

غير أن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق متزايد بشأن المبادرات الساعية لإرساء قيم عقائدية ودينية باعتبارها ركائز لعمل الأمم المتحدة. إن الحوار بين الأديان ليس سوى أحد الأبعاد المختلفة للحوار بين الثقافات، ويجري الحوار بين الأديان، بما فيه الحوار على صعيد الدين الواحد، بين الأفراد والهيئات الدينية والزعماء الدينيين، وليس بين الدول أو الأديان.

لا يمكن مطلقا للأديان أو العقائد أن تكون أطرافا فاعلة في الحوار. ويمكن أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء بأدوار التيسير، وأن تعزز الظروف اللازمة لإجراء هذا الحوار، لكن لا ينبغي لها أن تنظّم هذا الحوار أو أن تؤيد نتائجه. وبالتالي، لا ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الدين في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد،

فإننا نشعر بالقلق إزاء صياغة الفقرتين ٩ و ١٢ من القرار هذا ونُصر على أن هاتين الفقرتين لا يمكن قراءتهما بوصفهما تمنحان الدول ولاية للتأثير على الأسلوب الذي يرتبط به الأفراد بدينهم أو عقائدهم.

ولكي تنخرط الأطراف في حوار ناجح، لا بد أن تكون مستعدة لمواجهة آراء متضاربة بل وانتقادات. كما أن الاعتراف بالحق في التعبير عن الرأي وقبول الآراء المختلفة جزء مهم من الحوار أيضا. والاتحاد الأوروبي مقتنع كذلك بأنه لا يمكن للحوار المثمر والحقيقي أن يسترشد بالسلطات الحكومية، بل يجب أن يترسخ في المشاركة الحرة والعفوية في الحوار العام الذي يعكس تنوعا في الآراء.

ويقلق الاتحاد الأوروبي أيضا أن الأفراد يصنّفون حصريا على أساس دينهم أو عقيدتهم. ربما يشكل الدين أو العقيدة حقا جزءا من هويات متعددة لفرد، لكن من المهم أن ينعكس تنوع الهويات في الجهود العالمية ككل لإجراء الحوار. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن مقدمي هذه المبادرة ليسوا مستعدين لدمج كل هذه الدعائم الأساسية لحوار حقيقي في النص، و لم يتمكنوا إلا من الانضمام إلى توافق الآراء على أساس أنها واردة ضمنا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بمزيد من خيبة الأمل لأن القرار يشير مرة أخرى إلى احتمال إعلان عقد للأمم المتحدة للحوار بين الأديان وبين الثقافات. ومثلما جرى التوضيح في تقرير الأمين العام عن الحوار بين الأديان وبين الثقافات، التفاهم والتعاون من أجل السلام (A/64/325)، كشفت الردود الواردة من الدول الأعضاء عن الافتقار إلى تأييد واسع بتوافق في الآراء للمبادرة. وكما ذكر للتو، يتساءل الاتحاد الأوروبي عما إذا كان ينبغي أن يكون للأمم المتحدة ذاتها دور تضطلع به في مجال الحوار بين الأديان. وعلاوة على ذلك، لا يعتقد الاتحاد الأوروبي أن إعلان هذا العقد سيسهم إسهاما كبيرا في حوار حقيقي. والاتحاد الأوروبي يعارض، من حيث المبدأ، إعلان أيام أو أعوام أو عقود دولية جديدة لأن فعاليتها، في حالات كثيرة، كانت متدنية. ونرى أن الأهم هو التركيز على تنفيذ مبادرات قائمة وملموسة كيما يتسنى رؤية أثرها على الأرض.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على تعزيز الحوار بين الثقافات، ولا سيما العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في تعزيز الحوار بين الثقافات، وكذلك مبادرات أخرى لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، مثل تحالف الحضارات.

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): كما كان الشأن في السنوات الماضية، يتضمن نص مشروع القرار الذي اتخذ للتو عناصر هامة كثيرة. إنه يعزز الاحترام بين الشعوب ذات الخلفيات الثقافية والدينية المختلفة ويشدد على أهمية أن التفاهم المتبادل والحوار لتحقيق سلام حقيقي ودائم. ويسعدنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٨١/٦٤، ونود أن نشكر وفديّ الفلبين وباكستان، البلدين المشاركين في تقديم مشروع القرار، على المرونة التي أبدياها خلال المشاورات غير الرسمية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة ببناء عالم أكثر سلاما وتشجع الأفراد من مختلف الأديان والمجتمعات الثقافية على الانخراط في إجراء عملي، مثل الخدمات المشتركة بين الأديان، للمساعدة في تعزيز الاحترام وتشجيع المصالحة. وما فتئنا ملتزمين بتوسيع البرامج التي تعزز المصالحة بين المجموعات الدينية والشراكات النشطة مع الحكومات الأخرى والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في أنحاء العالم

وإقامة صلات جديدة بين الناس من كل الأديان والعقائد. وعلاوة على ذلك، نسلِّم بأن الدين قوة فاعلة وحاشدة وأن الزعماء الدينيين يضطلعون بدور مهم في تخفيف أشد التحديات العالمية إلحاحا. ونعتقد أن الجهود التي تبذل بين الأديان يمكن أن تكون من بين أفضل وسائل الحماية من التعصب والكراهية.

وفي تعزيزنا للتنوع والحوار، نسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص بوضوح في المادة ١٩ على أن:

”لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت بدون تقيد بالحدود الجغرافية“.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا نرى أن تقييد حرية التعبير السلمي عن الرأي أو الاعتقاد يمكن أن يبني الاحترام أو التسامح. وتعتقد الولايات المتحدة بشكل جازم أن حريتي الدين والتعبير هما تحديدا الترياق المطلوب لمكافحة التعصب. ومن هذا المنطلق، يجب ألاّ يفسر القرار الذي اتخذناه للتو بأي حال من الأحوال على أنه يقيد التعبير السلمي عن الرأي أو الاعتقاد. وتؤمن الولايات المتحدة إيمانا راسخا بحق كل البشر في التفكير والتعبير عن أنفسهم بحرية وعلى نحو سلمي.

ولا يجوز إساءة استعمال قرارات الأمم المتحدة، مثل هذا القرار، لتبرير السجن والتعذيب بل وإصدار أحكام الإعدام بحق مَن يعبِّرون عن آراء منشقة عن الحكومة التي تتولى السلطة أو تنتقدها. ولا بد أن يكون أعضاء المجتمع قادرين على إجراء تبادل مفتوح للآراء بدون خوف من الاتهام المضاد إذا أردنا أن نطور التفاهم والثقة الضروريين للانسجام والعيش جنبا إلى جنب في سلام.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر كل الدول الأعضاء على اتخاذ القرار ٨٠/٦٤ بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠، مرة أخرى بتوافق الآراء. ونتقدم بشكرنا الخاص إلى الدول الأعضاء الـ ١١٨ التي قدمت مشروع القرار هذا العام وتلك التي قدمت مشروع القرار في السنوات التسع الماضية. ونوجه شكرنا إلى اليونسكو على اضطلاعها بنجاح ببرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣). إن اتخاذ القرار شهادة على العزم الجماعي على إقامة عالم خال من العنف، ولا سيما من أجل مستقبلنا، أطفال العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

مشروع القرار (A/64/L.27)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لكي يعرض مشروع القرار A/64/L.27.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): باسم مجموعة أقاليمية من البلدان تضم الأرجنتين، باكستان، بوركينا فاسو، كرواتيا، النمسا، يشرفني أن أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.27، المعنون ”إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب“.

ما زال عدد الأعمال الإرهابية في ازدياد في عدد كبير من الدول الأعضاء، بدلا من أن يتناقص. ويعاني عدد

لا يحصى من الضحايا المدنيين كل يوم من أعمال العنف والهمجية المرعبة هذه التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن هذه الأعمال تتنافى مع الكرامة البشرية والتعايش السلمي والمتحضر. كما أن الأعمال الإرهابية تعوق الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في مجتمعاتنا. والأمر المحزن، أن موظفي الأمم المتحدة هدف لهذه الآفة أيضا.

ولذلك، من الضروري ألا نتقاعس في جهودنا لمكافحة الإرهاب بكل ما يوفره النظام المتعدد الأطراف من شرعية ووحدة وقوة، وإطاره التشغيلي الرئيسي هو استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. وهذه الاستراتيجية اتفاق عام تم التوصل إليه بتوافق آراء الجمعية العامة، ولا بد أن نواصل السعي معا لتنفيذه بفعالية. يجب أن نكثف جهودنا وجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية بأسلوب متكامل.

ويمثل تقديم مجموعة من البلدان من كل المناطق لمشروع القرار هذا خطوة طبيعية في العملية السياسية والقانونية لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، ودورها الرئيسي كفالة تنسيق واتساق جهود منظومة الأمم المتحدة.

يدعو مشروع القرار الأمين العام إلى إنشاء هيكل تشغيلي مناسب ورشيد للتنفيذ الفعال للاستراتيجية وأحكام القرار ٦٢/٢٧٢. وكما هو معروف جيدا، فإن الترتيبات القائمة للموظفين والموارد مؤقتة وتأتي من مصادر خارجة عن الميزانية. ويقترح مشروع القرار، بصيغة موجزة ومباشرة، إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل وتوفير الموارد اللازمة في الميزانية العادية للمنظمة على أساس طويل الأجل وبشكل مستقل تماما من مجموعة محدودة من المانحين المتطوعين. وهذا الإطار ضروري بغية تحقيق تنسيق واتساق مستدامين وفعالين في جهود منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

والهدف هو جعل مكتب فرقة العمل حافزا يوفر القيادة والقيمة المضافة الواضحة لكفالة التنسيق والاتساق في تنفيذ الدول للاستراتيجية وفي التفاعل مع المنظمات الدولية وبرامجها الخاصة ذات الصلة بالاستراتيجية. كما يسعى هذا النهج إلى تحاشي اللبس وازدواجية الجهود مع الأجهزة الفنية الأخرى والكيانات الأخرى التابعة للمنظومة.

وعلى مدار الأسابيع القليلة الماضية، أجرت مجموعة بلداننا مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء من كل منطقة. ونأمل في أن تستمر هذه المناقشات، وفقا لإجراءات الجمعية، في مناقشات اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الأيام القادمة.

لقد كان اعتماد الاستراتيجية بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٦ حدثا مشهودا بالنسبة لمنظمتنا. وكما قال رئيس الجمعية لهذا العام، تمثل الاستراتيجية التزاما مشتركا بأننا، الأمم المتحدة، سنتصدى للإرهاب وجها لوجه. ونحن واثقون تماما من أننا، بمشروع القرار هذا، سنخطو خطوة ثابتة باتجاه ذلك الهدف النبيل والمهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. سنستمع إلى بقية المتكلمين ونبت في مشروع القرار صباح يوم الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.